

المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة
فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد
الصناعية
(دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط)

مقدم من الدكتور/علاء أحمد رزق
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة أسوان

المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم العناقيد الصناعية

(دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط)

مقدم من الدكتور/علاء أحمد رزق

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة أسوان

خلاصة البحث:

يهدف البحث إلى تحديد واقع إستخدام معايير المحاسبة الدولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط بهدف الوصول لريادة الاعمال فى ضوء مفهوم العناقيد الصناعية حيث يحتل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً هاماً فى إقتصاديات كافة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ،وتعد هذه المشروعات المحرك الأساسى فى تفعيل إستراتيجيات التنمية من خلال زيادة فرص التوظيف وتوسيع قاعدة الملكية فى المجتمع ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل وزيادته ، وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة الأكثر فعالية فى إعادة الهيكلة والإنتقال إلى السوق المفتوح ،كما أنها تشكل القوة الرئيسية لتنمية قطاع خاص متقدم ومستدام يخدم إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ .

ولما كانت المحاسبة تساهم بالدور الهام فى تقديم الدعم للمعلوماتى لتلك المشروعات على المستوى الخاص لصاحب المشروع أوعلى المستوى العام للدولة ومدىها بالبيانات والمعلومات اللازمة من أجل التنمية والبقاء فى دنيا الأعمال، فالعبء ملقى على المحاسب فى تقديم دوراً كبيراً فى تبويب وتصنيف إتجاهات المشروع بدأ من دراسة الجدوى نهاية بإعداد القوائم المالية أو تقييم الأداء للمشروع والحكم بكل جدية على القيمة المضافة التى قدمها المشروع لصاحبه وللدولة.

وقد تم تصميم إستمارة إستقصاء خاصة لتحقيق أهداف البحث وتم توزيعها على عينة مقدارها ٧٠ منشأة صغيرة ومتوسطة، ويعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى وجود قابلية لدى هذه المنشآت للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية خاصة خاصة فيما بالقوائم المالية المطلوبة والتفاوت بين فئات الدراسة حول متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية لمعرفة مدى إمتثال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط لهذا المعيار الدولى ، مع عرض لأهم الإجراءات

التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بهذه المشروعات في محافظة دمياط والمعوقات الإدارية والتمويلية والمحاسبية التي تواجهها مع التعرف على إمكانية تدعيم بيئة العمل المحاسبى من خلال تعميم مفهوم العناقيد الصناعية في باقى محافظات مصر ، كما أوضحت الدراسة أيضاً أن حجم المشروعات مقاساً سواء بعدد العمال أو حجم رأس المال أو تخصص الملاك ، فضلاً عن ضعف آلية عمل هذه العناقيد حيث تعتمد التركز الجغرافية ووجود دورة للمنتج يكون فيها الابتكار والتطوير هو المحرك لها ، وهو ما يؤثر بشكل كبير في درجة استخدام مفهوم العناقيد الصناعية ، حيث العلاقة طردية ودالة إحصائية . كما تبين أن أهم أسباب عدم تفعيل مفهوم العناقيد الصناعية والتوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عدم الشعور بأهمية تطبيق المعيار المحاسبى الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة وإمكانية الإستغناء عن هذه المعايير ببعض التسجيلات الخاصة بالمدينين . كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين درجة استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعدل العائد على الإستثمار فى تلك المشروعات ، وقد أوصت الدراسة بضرورة حث وتوعية ملاك هذه المشروعات بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى مشروعاتهم عبر حملات توعية ودورات تدريبية تتبناها وزارة المالية والغرف التجارية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، وحث جميع الجهات المعنية فى الدولة خاصة وزارة المالية والبنك المركزى ووزارة الإتصالات والإستثمار والجمعيات المهنية على تفعيل مفهوم العناقيد الصناعية .

Abstract

The research aims to define the reality of using international accounting standards in small and medium-sized projects in Damietta Governorate in order to reach entrepreneurship in the light of the concept of industrial clusters, as the small and medium-sized industries sector occupies an important role in the economies of all developed and developing countries alike, and these projects are the primary engine In activating development strategies by increasing employment opportunities, expanding the ownership base in society, facing poverty and unemployment, and reallocating and increasing income, the SME sector is the most effective tool in restructuring and transitioning. To the open market, and it is the main force for the development of an advanced and sustainable private sector that serves Egypt's 2030 strategy.

As accounting contributes to the important role in providing information support for these projects at the private level of the owner of the project or at the general level of the state and providing them with the necessary data and information for development and staying in the business world, the burden is placed on the accountant to provide a major

role in classifying and classifying project trends, starting from a feasibility study End with preparing financial statements or evaluating the performance of the project and judging in earnest the value added the project provided to its owner and the country.

A special survey form was designed to achieve the objectives of the research and was distributed to a sample of 70 small and medium enterprises. After analyzing the data, the study concluded that there is a susceptibility to these establishments to comply with the requirements of the International Accounting Standard for presenting financial statements, especially with regard to the required financial lists and the disparity between the study categories around The requirements of the International Financial Reporting Standard for the scope of compliance of small and medium enterprises in Damietta Governorate with this international standard, with a presentation of the most important measures adopted in the international accounting standards for these projects in Damietta and El Administrative, financial and accounting obstacles facing it, while identifying the possibility of strengthening the accounting work environment through generalizing the concept of industrial clusters in the rest of Egypt's governorates. The study also showed that the size of projects is measured either by the number of workers or the size of capital or the allocation of owners, in addition to the weakness of the mechanism of this work Clusters where geography concentration depends and the existence of a product cycle in which innovation and development is the engine for it, which greatly affects the degree of use of the concept of industrial clusters, where the relationship is direct and statistically significant. It also turned out that the most important reasons for not activating the concept of industrial clusters and the trend towards demand The international accounting standards in most small and medium enterprises are not feeling the importance of applying the international accounting standard for small projects and the possibility of dispensing these standards with some registrations of debtors. The study also found a moral relationship between the degree of use of international accounting standards and the rate of return on investment in those projects, and the study recommended the need to urge and educate the owners of these projects of the importance of applying international accounting standards in their projects through awareness campaigns and training courses adopted by the Ministry of Finance and Chambers of Commerce and the Association of Accountants and Auditors Egyptian, and urged all concerned authorities in the state, especially the Ministry of Finance, the Central Bank and the Ministry of Communications and Investment and professional societies to activate the concept of industrial clusters .

مقدمة :

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة لا تقل عن ٨٠ % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة لغالبية دول العالم ،وتعد الأكثر عدداً والأكثر توظيفاً للعماله والأقل تكلفة في توفير فرص العمل ، لذا تعد مصدر لتوليد الناتج القومي حيث تساهم في كثير من الإقتصاديات العالمية بأكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي (world Bank,2014)، وأيضاً تحفيز عملية تعبئة المدخرات المحلية وذلك لدورها الفعال في توسيع قاعدة الملكية في المجتمع ، وبالرغم من ذلك فإن هذا النوع من الصناعات يموت مية غير طبيعية في معظم بلدان العالم خاصة النامية منها، بسبب عدم الإهتمام بالعوامل الأساسية الداعمة لبقاء هذه الصناعات في المنافسة .حتى ظهرت في الآونة الاخيرة بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من هذه الأفكار عمل الصناعات الصغيرة من خلال عناقيد صناعية **SMEs Cluster** في التجمعات الجغرافية المحلية والإقليمية أو العالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها البعض في مجال معين (د. مصطفى عبد العال ، ٢٠١٣)، تتكامل في إنتاج مجموعة من المنتجات كمدينة إنتاج الأثاث في محافظة دمياط التي تتميز عن غيرها من المحافظات بخاصية الإنتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل. وحيث أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فإنها تلائم أكثر الدول النامية التي يفتقر كثير منها إلى هذه المقومات. ووفقاً لإهتمامات البحث العالمية فإن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات هي الأساس الذي يعتمد عليه في عملية إتخاذ القرارات لدى منشآت الأعمال ذات الحجم الكبير بصورة أكبر من منشآت الأعمال الصغيرة التي تحتاج من المحاسب أن يقوم بدور كبير في تبويب وتصنيف إتجاهات المشروع بداية من دراسة الجدوى نهاية بإعداد القوائم المالية وتقييم الاداء (Yoshino, N,Taghizadeh-Hesary,2016).

ونظراً لأهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة فقد توجهت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة ٢٠٠٩ إلى إصدار معايير محاسبية عالمية تناسب هذه المشروعات وهي معايير ذات جودة عالية (مفهومة ويمكن تطبيقها عالمياً) خاصة وأن معايير التقرير المالي الدولي الشاملة (IFRS) INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS قد صممت للشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية **Capital Markets** من هنا جاءت هذه المعايير موسعة ومعقدة خاصة في مجال القياس والإفصاح. لذا جاءت هذه الإصدارات لتخفف العبء على المشروعات

الصغيرة والمتوسطة التي يجب عليها إتباع المعايير المحاسبية الدولية بعد تكيفها مع البيئة المحلية من خلال التخفيف من متطلبات القياس والإفصاح المطلوبة وفقاً لإصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، كما أنها تلبى رغبات مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات ، خاصة الدوليين منهم (Armitage, H,Webb,2016) . لذا جاء هذا البحث كمحاولة لتقييم التوجه نحو استخدام معايير المحاسبة الدولية في هذه المشروعات وقدرتها على تطبيق مفهوم العناقيد الصناعية ، وتدعيم المادة ٢٧ من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ بتحقيق نمو إقتصادي عادل ومتوازن. فالإقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط بل وجود بيئة جذابة للأعمال الريادية والإبتكارية، وتوفّر شبكة واسعة ومتنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على تلبية إحتياجات الشركات الكبرى .

ولا شك أن السبب الرئيسي في غياب البيانات المحاسبية كأحد أهم عوامل الحصول على التمويل وتقييم هذه المشروعات من قبل المؤسسات التمويلية إفتقار أصحاب المشروعات للوعي بأهمية البيانات ،بالإضافة إلى عدم القدرة على تعزيز الوعي لدى هذه المشروعات حول مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها في تحسين العديد من الجوانب الإدارية لديها لا سيما إدارة المخاطر والإدارة المالية والإستثمار فكان لابد من توفير معايير لإعداد التقارير المالية لها نظراً لأهميتها ، وحتى نتخلص من أهم العقبات التي تواجهها ألا وهي عدم وجود معايير تحكم الممارسات المحاسبية ، لذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع مقترح لمعايير إعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم في فبراير ٢٠٠٧ .

مشكلة البحث :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في مصر دوراً هاماً في الإقتصاد وبعد إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا زال الجدال يدور حول قابلية هذه المنشآت للإلتزام بمتطلبات هذا المعيار خاصة فيما يتعلق بعرض البيانات المالية وينود كل قائمة وأثر هذا الإلتزام على الجهات المستفيدة منها . ومع عدم تحقيق الصناعات الصغيرة والمتوسطة للأمال المنشودة وهي تعمل بصورة منفردة وبشكل منفصل بالرغم من الدعم والإهتمام الموجه إليها، كان لابد من البحث عن شكل جديد للتقارب والتعاون بين تلك المشروعات للتغلب على الصعوبات ولتحسين أداؤها والوضع التنافسي لها، وقد ظهر هذا الشكل في صورة العناقيد الصناعية . فهل بالفعل يمكن للعناقيد الصناعية أن تنجح في التغلب على المشكلات التي عانت منها

الصناعات الصغيرة في العقدين السابقين؟ خاصة وأن كثير من هذه المشروعات يعاني من عدم القدرة على الحفاظ على فرض الإستمرارية بسبب عدم الإهتمام بآليات عمل ومبادئ العنقيد الصناعية وأهمها وجود إدارة أو قسم للبحوث والتطوير وأيضاً العوامل الأساسية الداعمة لبقاء هذه الصناعات في المنافسة في السوق المفتوحة ، ومما لا شك فيه أن هذه المنشآت قد تعرضت للكثير من المعوقات خلال تطبيقها لمعايير التقارير المالية الدولية الكاملة (Full IFRS) نتيجة أن هذه المعايير صممت بالأساس (للشركات المساهمة العامة لتحسين نوعية تقاريرها المالية، وتلبية إحتياجات المستثمرين في أسهمها بينما مستخدمو القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يملكون تلك الإحتياجات) (Moorthy, M.; Seetharaman.2012)، وكما تحتوي المعايير الكاملة على بعض الأمور والمسائل ليست ذات صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتالي فإن تطبيق هذه المعايير كاملة عليها تشكل عبئاً على أنظمتها المحاسبية وعلى معدي قوائم تلك المنشآت، وبالتالي كان لا بد من ضرورة تبسيط هذه المعايير لتلائم طبيعة ومستخدمي قوائمها (AICPA, 2016). مما جعل المتخصصين ينظرون إلى إتجاه آخر وهو إيجاد معايير جديدة تناسب هذه المنشآت، وفي الآونة الأخيرة تواصلت الجهود المبذولة من قبل مجلس المعايير الدولية (The International Accounting Standards Board (IASB) حول هذا الموضوع لتطوير معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة مقترحة لإنشاء معايير محاسبية دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عام 2007 ، ومن ثم تم إعتماها بشكل نهائي في يوليو 2009 ، بحيث تكون هذه المعايير هي المرجع لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، (Urqu.a G. E. ; Estébanez, P. R.; Colomina.2011) لذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى ملاءمة المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في مصر من وجهة نظر مراجعي الحسابات والأسباب الكامنة وراء التأخر في تطبيقها. وهذا ما سيجادل البحث الإجابة عليه. خاصة في ظل ما قام به مجلس معايير المحاسبة الدولية عندما أصدر معيار محاسبي (عن المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة العامة Full IFRSs) بنيه تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي يتم إعدادها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي يتم إدارتها من قبل ملاكها ويطلق على هذا المعيار المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (Ahmed ,K,2017)

وبالتالى فان مشكلة البحث تدور حول ظهور بعض المشاكل المحاسبية عند تطبيق المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك عدم قدرة كثير من هذه المشروعات على الإستمرارية ، فضلاً عن معرفة مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية بالقوائم المالية لديها ن وهل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المنشآت لهذا الإمتثال؟ كما تعمل هذه الدراسة على تقديم المنهج العلمى لتقويم فعالية تطبيق قواعد هذه المعايير وتوجيه الإنتباه إلى أوجه القصور ومشكلات التطبيق فى هذه القواعد بقصد معالجتها، وكذلك القاء الضوء على الدور الذى يمكن تلعبه عناقيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة الصعوبات التى نتجت عن تدهور هذه الصناعات فى مصر ومن ثم إقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة فى السوق المحلى(Amidu, M.; Effah, J.; and Abor, J. 2011)
أهمية البحث :

١- من الناحية العلمية:

يكتسب البحث أهميته العلمية فى تناول مشكلة مستمرة وهامة تؤثر إستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية الإعتماد عليها فى الوصول إلى مفهوم محدد للعناقيد الصناعية ومحاولة توضيح إمكانية مساهمة معايير المحاسبة فى الحد من وتوجيه الإنتباه إلى أوجه القصور ومشكلات التطبيق فى هذه القواعد بقصد معالجتها وفى زيادة كفاءة أداء وظيفة المحاسب ،حيث تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية إحتياجات المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف البيانات المالية فى حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تحتاج هى الأخرى إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها. إنطلاقاً من هذه الأهمية وبموجب التصريحات التى جاءت فى التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر) 2000 التى تنص على أن هناك طلب على معايير تراعى حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضاً تراعى خصوصية إقتصاد الدول النامية، والتي تزامنت مع إعادة تنظيم خطة عمل المجلس، بهدف دعم وتعزيز دوره فى إعداد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية فى محيط متنوع ومتباين بشكل حقيقي وأكثر فعالية، إنطلق المجلس فى دراسة وإعداد مشروع يراعى هذه المتطلبات، ليصدر بعدها فى شكله النهائى فى 2009 .
٢- من الناحية العملية:

أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يغطي أنشطة إنتاجية وخدمية مختلفة خاصة في محافظة دمياط التي عززت تطبيق مفهوم العناقيد الصناعية من خلال إقامة تجمع جغرافي لمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الأثاث تترابط وتتكامل معاً سواء بشكل أفقى أو رأسى مكونة السلسلة الكاملة للقيمة المضافة لمنتج الأثاث الذى يلبى طلب قطاع عريض من إحتياجات السوق.

كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإقتصاد ومساهمتها الواضحة في رفع وتنمية إقتصاد مصر، ونظراً لإقرار مجلس المعايير المحاسبية الدولية معايير خاصة لهذا النوع من المشروعات منذ عام 2009 ، ولأن مصر من الدول الملتزمة بتبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية قد أوصت بضرورة تبني هذه المعايير، فقد جاءت هذه الدراسة في محاولة للتعرف على آراء المديرين الماليين ومديرى الإئتمان والمراجعين حول مدى ملائمة المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في محافظة دمياط، من خلال التعرف على آرائهم حول مدى التأييد لوجود معايير دولية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لحاجات معدى ومستخدمي القوائم المالية في هذه المشروعات، وآرائهم حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعايير الخاصة بها والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات ، وكما جاءت هذه الدراسة أيضاً في محاولة لإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي أدت الى تأخر التطبيق الفعلى لهذه المعايير من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر، لذا من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة المعين بتطبيق هذه المعايير في معرفة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق هذه المعايير والأسباب الكامنة وراء التأخر فى تطبيقها وبالتالي التعرف على الوسائل والأساليب اللازمة والممكنة لتجاوزها أو على الأقل الحد منها. وبالتالي فإن أهمية البحث تدور حول :

- إقتراح التعديلات اللازمة بما ينعكس إيجابا على وضوح المعايير المحاسبية وتدعيم فرض الإستمرارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما توفره العناقيد الصناعية من تحسين كفاءة الإنتاج .
- إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حالياً .

- تبسيط عدد من مبادئ الإعراف والقياس فى المعايير الدولية الكاملة.
- إعراف المعيار الجديد على تقليل عدد طرق الإفصاح.
- لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.
- الإستفادة من نتائج هذه الدراسة فى أثناء التطبيق .

أهداف البحث:

- ١- توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها وبيان أهميتها والمعوقات التى تواجهها فى سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر .
- ٢- إيضاح الدور الذى ممكن أن تلعبه العناقيد الصناعية كحافز إيجابى لتشجيع إقامة العديد من تلك المشروعات.
- ٣- تقييم الأطر القانونية والإدارية والمالية من أجل خلق بيئة مناسبة لتفعيل مفهوم العناقيد الصناعية .
- ٤- التعرف على الأساليب الفعالة لتمويل تلك المشروعات لزيادة نموها وخلق بيئة عمل مناسبة ومناخ إستثمارى يساعد على تحقيق الخطط الطموحة لأصحاب هذه المشروعات.
- ٥- تحديد وصياغة مدى امكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالى الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى بيئة الأعمال المصرية مع التطبيق على محافظة دمياط .

حدود البحث

- تقتصر هذه الدراسة على تقييم المعيار الدولي للتقرير المالى الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى بيئة الأعمال المصرية مع التطبيق على محافظة دمياط ، والقرار رقم (٤١٤) والخاص بقواعد التحاسب الضريبي للمنشآت الصغيرة وبالتالي يمكن تحديد النقاط التى تخرج عن نطاق هذه الدراسة على الوجه التالى :
- ١- تخرج عن نطاق هذه الدراسة البعد القانونى والسياسى لهذا القرار إلا ما يخدم الدراسة.
 - ٢- تخرج عن نطاق هذه الدراسة المشاكل الخاصة بالضرائب على القيمة المضافة .
 - ٣- يخرج عن نطاق البحث التعرض للمشروعات الإستخراجية سواء للمعادن أو الثروات التعدينية لأنها لاتعد من المشروعات المصنفة كصناعات صغيرة.
 - ٤- يخرج عن نطاق البحث المعاملة الجمركية للمواد الداخلة فى الإنتاج للمشروعات الصغيرة وكذلك الضريبة الجمركية على منتجات تلك المشروعات النهائية.
 - ٥- لايتعرض البحث للأثار العالمية الإقتصادية الموثرة على رواج أو كساد التوسع فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

منهج البحث :

يمكن عمل منهجية الدراسة من خلال الآتى :-

• دراسة مكتبية (نظرية)

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على أساس دراسة ظاهرة في الواقع ووصفها وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى إستنتاجات تعكس الواقع وتساهم في تحسينه وتطويره .ولتحقيق أهداف الدراسة ودراسة الفرضيات الخاصة بها وتحليل المحتوى لمعيار المحاسبة المطبق و لمواد القرار الوزارى .

• دراسة تطبيقية (عملية)

وتهدف هذه الدراسة إلى المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم العناقيد الصناعية بالتطبيق على محافظة دمياط . ويمكن تحديد عناصر هذه الدراسة على النحو التالى :-

أ- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

إعتبر الباحث أن مجتمع الدراسة فى محافظة دمياط نظرا لتمرکز المنشآت الصغيرة فى هذه المحافظة كتطبيق لمفهوم العناقيد الصناعية وأن عينة الدراسة على بعض المنشآت الصغيرة فى هذه المحافظة .

ب - تجميع البيانات

وسوف يعتمد الباحث على أسلوب قوائم الإستيبيان المصحوبة بالمقابلات الشخصية وذلك لإيضاح الدور الذى يمكن للمحاسب ومدير الإئتمان والمراجع أن يقدمه لتفعيل تلك المشروعات من خلال البحث فى الدراسات السابقة مع إلقاء الضوء على متطلبات المعيار الحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بيئة الأعمال المصرية مع التطبيق على محافظة دمياط .

ج - تحليل البيانات

ويمكن الاعتماد فى تحليل البيانات على الحزم الإحصائية SPSS وذلك لإحتساب المقاييس والإختبارات الإحصائية التالية :

- مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابى - الانحراف المعياري)

- إختبار One Sample t - test .

- إختبار التباين الأحادي ANOVA

- إختبار **Scheffee** لتفسير الفروقات البعدية التي قد تنشأ بين آراء الفئات المستخدمة في عينة الدراسة.

فروض البحث :

ولتحقيق الأهداف السابقة يمكن صياغة الفروض التالية والتي يمكن اختبارها من خلال الدراسة التطبيقية على الوجه التالي :

- لا توجد قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية في القوائم المالية .

- لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات .

- لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

- لا توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط.

- لا يوجد فروق معنوية بين تطبيق العناقيد الصناعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبي وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات .

خطة البحث :

المبحث الاول : مفهوم وأهمية إطار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : المتطلبات والمعايير المحاسبية التي تحكم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار مفهوم العناقيد الصناعية .

المبحث الثالث :العناقيد الصناعية والمتطلبات المحاسبية الداعمة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط .

المبحث الرابع : دراسة تطبيقية للمحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط في ضوء المعايير المحاسبية الدولية كمدخل لتطوير مفهوم العناقيد الصناعية .

المبحث الاول
مفهوم وأهمية وإطار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : مفهوم وأهمية ومعايير عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
من الصعب وضع تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة بسبب إختلاف المعايير والمقاييس والأسس التي يتم من خلالها تصنيف المشروعات في كل دولة بناء على عدد العمال وحجم المبيعات وحجم الأصول ونوعية التقنية المستخدمة، ومن أهم التعاريف في هذا المجال يمكن تلخيصها في الجدول رقم (١) (د. عطية عبد الحى مرعى، ٢٠٠٢).

الدولة / نوع المشروع	معايير عدد العمال	معايير أخرى
الولايات المتحدة		
متناهية الصغر	غير مستخدم	
الصغيرة	أقل من ٥٠٠	أقل من ٥ ملايين دولار
المتوسطة	غير مستخدم	
الإتحاد الأوروبي		
متناهية الصغر	أقل من ١٠	مستقل
الصغيرة	أقل من ٥٠	أقل من ٧ ملايين يورو مبيعات او ٥ مليون اصول
المتوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	أقل من ٤٠ مليون مبيعات أو ٢٧ مليون اصول
تركيا		
متناهية الصغر	أقل من ١٠	
الصغيرة	من ١٠ على ٤٩	لا يوجد
المتوسطة	من ٥٠ على ١٩٩	
تايوان		
متناهية الصغر	غير مستخدم	
الصغيرة	أقل من ٢٠٠ فى كثافة العمالة	لا يوجد
المتوسطة	أقل من ١٠٠ فى كثافة العمالة	
المكسيك		
متناهية الصغر	أقل من ١٠	
الصغيرة	أقل من ٥٠	لا يوجد
المتوسطة	أقل من ٢٥٠	
مصر		
متناهية الصغر	من ١ إلى ٥	وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية ١٩٩٨
الصغيرة	من ٦ إلى ١٤	لا يوجد
المتوسطة	من ١٥ إلى ٤٩	

(Organization of Economic & Cooperative Development(OECD)

وقد إعتمدت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي معيار (عدد العمال) أساساً لتصنيف المنشآت حسب حجمها كما يلي (Rocha, 2012) :

١- المنشآت المتناهية الصغر (Micro enterprises) وهي التي توظف ما يصل إلى ٤ عمال.

٢- المنشآت الصغيرة (Small enterprises) وهي التي توظف ما يصل إلى ٩٩ عاملاً.

٣- المنشآت المتوسطة (Medium- Size enterprises) وهي التي توظف ما يصل إلى ٥٠٠ عاملاً.

٤- المنشآت الكبيرة (Large enterprises) وهي التي تضم أكثر من ٥٠٠ عاملاً.

ووضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board) (IASB) مسودة المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي إعتمدت رسمياً في عام ٢٠٠٩ تحت مسمى المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SEM'S) وتضمن هذا المعيار فيما يتعلق بتعريف المنشأة الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم شرطين أساسيين هما (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، 2009):

١- إذا لم تقم بإصدار أدوات دين أو أدوات في أسواق رأس المال.

٢- إذا لم تكن من منشآت الضمان أو تحوز أصولاً تتعلق بأطراف خارجية كما في البنوك وشركات التأمين، أي ليس لديها مسؤولية عامة.

ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في مصر بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، حيث ان البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة بإستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، مارس ٢٠٠١).

وقد عرف المشرع المصري المشروعات الصغيرة وفق ما جاء بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤

مادة (١)

يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.

مادة (٢)

يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. وفقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة وتتوزع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في مصر بين:

- ١- المشروعات الصناعية (صناعات إستهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
 - ٢- المشروعات التجارية (تجاره الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماصرة).
 - ٣- المجالات الخدمية (المكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، الخدمات الشخصية والنقل).
 - ٤- المشاريع النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
 - ٥- الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد
 - ٦- المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية.
- ووفقاً لقانون ضرائب الدخل أرجع التعريف في المادة ١٨ إلى تعريف قانون تنمية المشروعات الصغيرة ١٤١ لسنة ٢٠٠٤. ووفقاً للقرار الوزاري ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ بشأن أسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة قسم المنشآت الصغيرة إلى :

جدول رقم (٢) فئات المنشآت الصغيرة

بيان	رأس المال المستثمر	رقم المبيعات السنوي	صافي الربح السنوي
الفئة (أ)	لا يزيد عن ٥٠.٠٠٠ ج	ولا يزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ ج	ولا يزيد عن ٢٠.٠٠٠ ج
الفئة (ب)	أكثر من ٥٠.٠٠٠ إلى ٢٥٠.٠٠٠ ج	أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ إلى مليون ج	أكثر من ٢٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠ ج
الفئة (ج)	أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ ج	أكثر من مليون ج	أكثر من ١٠٠.٠٠٠ ج

وبتحليل تعريف المشروعات الصغيرة الوارد بالقرار الوزاري وبالقانون المنظم لأحكامها يتضح ما يلي:

- ١- غالباً ما يكون مالك المشروع هو مديره ، مع قلة عدد العاملين به .

- ٢- القيمة المنخفضة للأصول الثابتة .
- ٣- إنخفاض حجم رأس المال ومحدودية معدلات الإستثمار ، والتقنيات المستخدمة .
- ٤- الإفتقار إلى هيكل إدارى وتنظيم داخلى.
- ٥- ضعف إجراءات وأسس الحاكمة لأن مالكة هو المسؤول عن إدارته .
- ٦- بما يتعلق بعدم تحديد حد أدنى لرأس المال المدفوع للمنشآت الصغيرة فى التعريف الوارد بالقرار، وبالتالي تضمن القرار المنشآت متناهية الصغر ضمن المنشآت الصغيرة .
- ٧- عدم التوافق فيما يتعلق بالمصطلح المستخدم، فقداستخدم القانون مصطلح "الشركة" بينما إستخدم القرار مصطلح " الشخص الإعتبارى " وقد يرجع ذلك إلى أن القرار إعتد فى صياغته على المصطلحات الواردة بقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

ثانياً: الصعوبات والتحديات التي تواجه إطار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر

تعددت الصعوبات التي تواجه إطار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وإستمراريتها، ويمكن إبرازها فيما يأتى

:(Agwu & Emeti,2014)

- صعوبات تمويلية: وتعتبر من أهم الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل الخارجى المناسب والمشاكل المرتبطة به من حيث عدم توفر الضمانات التي تتطلبها الجهات التمويلية أو من جهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترة التسديد وإرتفاع أسعار الفائدة حيث يفرض غالباً على هذا النوع من المشروعات أسعار فائدة أكبر من التي تُمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المشروعات .
- معوقات تسويقية : وتقسّم المعوقات التسويقية الى معوقات تسويقية خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمشروع كتفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية. بالإضافة الى معوقات تسويقية داخلية ناتجة عن إهمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي فى نشاطها، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين لديها

- المعوقات الإدارية والإجرائية : والتي تتمثل في ضعف الخبرات والمهارات الإدارية وعدم وجود القوى العاملة المدربة والتي تشكل تحدياً رئيساً لبقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إضافة إلى إفتقار معظم المشروعات الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية ، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.
 - معوقات تنظيمية وتشريعية : وتتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من الإجراءات الحكومية التي تقيد حريتها ومن تعدد الجهات التفتيشية والرقابية عليها مثل الجهات الإقتصادية، والصحية، والضمان الإجتماعي، والدوائر الضريبية والجمركية وغيرها .
- وبناءً على ما سبق يُلاحظ بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تؤثر على تأسيسها وبقائها وتنميتها وبالتالي لكي تستمر هذه المشروعات وتقوم بدورها الهام في دعم الاقتصاد الوطني لابد أن تقوم الجهات التشريعية على سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة على الاستثمار في هذه المشروعات، وضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية في مصر لتوفير القروض المناسبة والميسرة لهذه المشروعات وبفوائد مخفضة وضمانات ميسرة.

المبحث الثاني

المتطلبات والمعايير المحاسبية التي تحكم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

إطار مفهوم العناقد الصناعية

هناك إهتمام متزايد على المستوى الدولي مؤخراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إتضح ذلك من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدوليين خصوصاً في الدول النامية حيث يمثل مشروع مدينة الأثاث في محافظة دمياط أحد أهم هذه المشروعات وقد تزامن مع هذا الإهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Lopez, O. L. and Hiebl, M. R. (2015) لهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٩ بتطوير معايير دولية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات بناء على إحتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا

علاقة لها بهذه المشروعات، وتبسيط أسس القياس، وتزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، ومفهومة ومطبقة دولياً في جميع المنشآت، وتلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المشروعات (القواسمي، ٢٠٠٩) ويلاحظ أن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تم تشكيلها من المعايير الدولية الكاملة مع وجود بعض الاختلافات ، ويجب الإشارة إلى أن المعايير الجديدة تحتوى على مجموعة من الإجراءات جرى تبسيطها عما ورد في المعايير الدولية الكاملة (Azudin,a,and Mansour,2017)، وسوف يتناول البحث في هذا المبحث ما يلي :

أولاً : المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS :for SMEs

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٩ بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر (Micros Entities, 2011) ، وتم إصدار هذا المعيار مرفقاً بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمشروعات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الإستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. يعتبر هذا المعيار قائماً بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمشروعات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماداً كاملاً على المعايير الدولية للتقارير المالية. وير الباحث أنه قد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلاً من جعله مضافاً للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما (صيام، ٢٠٠٩) :

- ١- سهولة إستعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SME لمعالجته للأحداث الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات .
- ٢- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل ، ويمكن تبسيطها كما يلي: (IASB, 2009)
- أ- استبعدت من المعايير الجديدة المعايير التالية الواردة في المعايير الدولية الكاملة وهي:

المعيار	البيان
IAS 33	١- معيار الربح للسهم الواحد
IAS 34	٢- معيار البيانات المالية المرحلية
IFRS 5	٣- معيار الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع
IFRS 8	٤- معايير تقارير القطاعات

ب- إستبعد عدد من الطرق البديلة الواردة في المعايير الكاملة، وتم إعتداد الطرق الأكثر سهولة، والأقل تعقيداً ومن الطرق البديلة التي تم إستبعادها:

- طريقة إعادة تقدير الممتلكات والماكنات والمعدات والموجودات غير الملموسة.
- طريقة التجميع النسبي الخاصة بالاستثمارات.
- طريقة إظهار الأدوات المالية كمتوفرة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق.

ج- تسهيل الإعراف والقياس، ويتمثل ذلك فيما يلي:

• فيما يتعلق بإعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل :

نص المعيار الدولي ٣٦ على تقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض الأصل، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية للمشروع دون تحديد واضح لهذه الدلائل والإكتفاء بإعطاء أمثلة فقط وفقاً لما جاء في الفقرة ٩ من المعيار ويمكن للمشروع أن يحدد دلائل أخرى على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، في حين جاء IFRSS for SMES بتحديد واضح لمجموعة الدلائل التي لا يمكن إعتداد غيرها مع الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمشروع لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل أم لا.

• فيما يتعلق بمصاريف التطوير :

نظراً لعدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قياس الإنفاق الذي يُعزى إلى الأصول غير الملموسة أثناء تطويره بشكل موثوق به، فإن IFRSS for SMES يبقى هذا من الإنفاق المعترف به كمصروف في البيانات المالية.

• فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض :

تنص الفقرة ١١ من المعيار ٢٣ بأن " تكاليف الإقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لإمتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسم كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الإقتراض المؤهلة للرسملة طبقاً لما جاء بهذا المعيار"، فحين ينص IFRSS for SMES على إعتبار هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت. قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المشروعات التي ينطبق عليها هذا المعيار.

إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المشروعات الصغيرة ومتوسطة ، فقد حددت اللجنة IASB معياراً آخر يجب إعماله لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حيث يتعين على المشروعات ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS الكاملة.

ويعتبر مشروع ما ذو مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توافر فيه أحد الشروط التالية على الأقل:

- قدم أو هو بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور.
- يقوم بإدارة مخاطر إنتمانية.
- مشروع ذو منفعة عامة أو يقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة.
- ذو أهمية إقتصادية في بلده على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الإقتراض من الغير.
- تظهر الأدوات المالية بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة، أما باقي الأدوات المالية فتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- إطفاء الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد على مدى العمر الإنتاجي لها أو على مدى عشر سنوات.
- لا يتم فحص الممتلكات والماكينات والمعدات والموجودات غير الملموسة سنوياً ، بل عندما تتوفر مؤشرات عن التغيير في القيمة عن السنة السابقة.
- تظهر الموجودات البيولوجية بالتكلفة، ويتم إستهلاكها بانتظام على عمرها الإنتاجي ، كما يتم فحصها لأغراض التدني ، أما إذا كانت لها أسعار محددة جاهزة فإنها (تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل).

ثانياً : متطلبات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار مفهوم العناقد

الصناعية : (First Equity Partners,2016)

إن متطلبات الإفصاح في المعايير الجديدة أقل كثيراً عنها في المعايير الكاملة ويعود سبب ذلك إلى:

- إستبعاد فحص نتيجة إلغاء إعمال عدد من المعايير المحاسبية الدولية.
- إستبعاد فحص تتعلق بمفاهيم الإعتراف والقياس نتيجة إستبدالها بطرق مبسطة.
- إستبعاد فحص تتعلق بطرق بديلة.
- إستبعاد فحص لا يلائم حاجات المستخدمين والحصول عليه يحتاج إلى تكلفة لا تتناسب مع المنفعة منها .

ووفقاً لـ (Al-Razeen and Karbhari, 2004) يتمثل الإفصاح المحاسبي في أي معلومات سواء كانت كمية أم نوعية تقوم المنشأة بنشرها بوسائل رسمية وغير رسمية. أما (Ghazali, 2008) فقسّم هذا الإفصاح إلى نوعين: هما الإفصاح الإختياري والإفصاح الإلزامي، حيث أن الإفصاح الإلزامي هو الإفصاح الملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات وقانون الإستثمار، أو من قبل المعايير المحاسبية، أما الإفصاح الإختياري فهو ما تقوم به بعض الشركات من توفير معلومات إختيارية أخرى في تقاريرها السنوية غير المطلوبة بالمعايير المحاسبية أو بالتشريعات المحلية .

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:

أ- معلومات كمية (مالية):

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية، ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب- المعلومات غير الكمية (غير المالية) :

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي مما يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية المدرجة في القوائم المالية، وعند مقارنة متطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية مع معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وجد أن بعض متطلبات الإفصاح مطلوبة بموجب معايير التقارير المالية الدولية، وغير مطلوبة بالمعيار المخصص للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك كون هذه الإفصاحات تتعلق بمبادئ الإعتراف والقياس الواردة في معايير التقارير المالية الدولية .

IFRS's والتي إستبدلت بمتطلبات أكثر بساطة في هذا المعيار .

وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الإختلاف أساساً من إختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الإختلاف في أهداف هذه الأطراف من إستخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته وإحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم، ويشكل يوفر حداً أدنى، من الإفصاح المرغوب فيه،

وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف (First Equity partners, 2016)

ومن أسباب عدم إلزامية الإفصاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Lopez,O,L,And : Hiebl,2015)

١- تكلفة إصدار البيانات المالية تعتبر عالية نسبياً، وذلك لا يتفق مع مبدأ التكلفة والمنفعة بالنسبة لهذه المنشآت.

٢- هذه المنشآت تصدر بيانات مالية بشكل دائم للمجهزين وللمالكين، ويمكن تزويد الممولين بهذه البيانات عند حاجتهم إليها مباشرة بدون إصدار رسمي (Greenstone . and Paul,2006)

ورغم الإجماع العام على أنه من غير الممكن عرض كل المعلومات الجوهرية والأحداث والعمليات الاقتصادية الهامة لمدة عام كامل عن منشأة معينة في ملخصات محدودة من البيانات المالية إلا أنه يمكن القول بأن متطلبات الإفصاح تنطبق فقط على البنود الجوهرية. فإذا كان البند غير جوهري لا يكون الإفصاح عنه مطلوباً، ولتسهيل فهم عملية الإفصاح والعرض فقد قامت المعايير بوضع قائمة الإفصاح والعرض في المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تم كتابة المعايير الجديدة بشكل أكثر سهولة ويسر عن نص المعايير الدولية الكاملة التي تتصف عادة بأنها معقدة الإستيعاب والتطبيق. كما يتبين أن هناك إيجابيات يمكن تحقيقها في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من تطبيقها بصورة فاعلة . وكانت أهم المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

١- عرض البيانات المالية الخاصة بمدى عدالة المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى.

٢- إفساحات إضافية عند اللزوم، لتحقيق عرض عادل للبيانات المالية.

٣- إعداد البيانات المالية بإفترض أن المنشأة مستمرة، أي يجب على إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الإستمرار، بصفتها منشأة مستمرة، وفي حالة وجود شكوك في قدرة المنشأة على الإستمرار، يتعين على المنشأة الإفصاح عن تلك الشكوك فلا تقوم بإعداد بياناتها المالية على أساس مستمر.

٤- إتساق العرض، بمعنى أن تحافظ المنشأة على عرض وتصنيف البنود المالية من فترة معينة إلى الفترة التي تليها ما لم:

- أ- يتبين أن العرض بشكل آخر سيكون ملائماً أكثر
- ب- يتطلب هذا المعيار تغييراً في العرض.
- ٥- المعلومات المقارنة، ينبغي أن تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة ويجب أن تحتوي المعلومات المقارنة على معلومات سردية ووصفية، عندما تكون ذات صلة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.
- ٦- المجموعة الكاملة من البيانات المالية :
- تتضمن المجموعة الكاملة للبيانات المالية ما يلي:
- أ- بيان المركز المالي كما في تاريخ إعداد التقارير.
- ب- أحد البيانين التاليين:
- بيان الدخل الشامل لفترة إعداد التقارير.
- أو بيان دخل منفصل وبيان دخل شامل.
- ت- بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير.
- ث- بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير.
- ج- الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.
- ٧- تحديد البيانات المالية، تحدد المنشأة بوضوح كل من البيانات المالية والملاحظات وتميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة، بالإضافة الى ذلك ينبغي أن تعرض المنشأة المعلومات التالية بوضوح وأن تكررهما عند اللزوم لفهم المعلومات المعروضة:
- أ- إسم المنشأة المعدة للتقارير وأي تغييرات تطرأ على إسمها من نهاية فترة إعداد التقارير السابقة
- ب- توضيح ما إذا كانت البيانات المالية تغطي منشأة منفردة أو مجموعة من المنشآت.
- ت- تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير والفترة التي تغطيها البيانات المالية.
- ث- عملة العرض.
- ج- مستوى التقريب إن وجد.
- مع ضرورة إفصاح المنشأة عما يلي في الملاحظات:
- أ - مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيس وعنوان مكتبها المسجل.
- ب - وصف لطبيعة أعمال المنشأة وأنشطتها الرئيسية .

ج - بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

د- أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية (أساس الاستحقاق)

هـ - السياسات المحاسبية المستخدمة المتعلقة بفهم البيانات المالية (كسياسة تقييم المخزون من البضاعة أو سياسة استهلاك الأصول الثابتة).

و- تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها.

ن- تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.

وخاصة بعد تشخيص مشكلات الصناعات الصغيرة خاصة في محافظة دمياط بأنها تبدأ مع بداية المشروع نفسه، فهذه المشروعات ليس لديها قدرة على دراسة السوق دراسة جيدة، ولا تقوم قبل إنشائها بعمل دراسات جدوي، نظراً للتكلفة العالية لمثل هذه الدراسات، والتي لا يمكن للمشروع أن يتحملة منفرداً. ومن ثم يبدأ هذا المشروع في تقليد أو محاكاة مشروعات أخرى يرى أنها ناجحة في نفس نطاق السوق الخاص بهذه المشروعات. ومن ثم يستخدم المشروع الوسائل التقليدية للإنتاج والعمالة التقليدية، ومن ثم يبدأ المشروع في إنتاج منتجات غير ملائمة للسوق في معظم الحالات. ومن ثم يواجه المشروع الصغير صعوبة في تسويق هذه المنتجات. وبالتالي يجد صعوبة كذلك في إسترداد رأس المال الذي أنفقه في هذه المنتجات. فيتحول المشروع بعد ذلك إلى نظام الإنتاج حسب الطلب. وهذا يعني بالضرورة عدم قدرته على الإحتفاظ بالعمالة الماهرة لديه، التي تبحث هي الأخرى عن مشروع آخر دائم الإنتاج. فيحتفظ المشروع فقط بالعمالة غير الماهرة والتي يكون إنتاجها أقل جودة. فيبدأ المشروع بفقد ثقة العميل شيئاً فشيئاً ليتحول المشروع بعد ذلك إلى مرحلة إغلاق جزئي ومن ثم إغلاق كلي ومن ثم الإصطدام بضرورة المحافظة على فرض الإستمرارية، مما يتطلب بالضرورة ضرورة تجنب الفشل لهذه المشروعات من خلال دراسة السوق وتصميم المنتج المناسب لإحتياجات هذا السوق معتمداً على إختيار التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المناسبة للمنتج وتدريب العاملين عليها لإنتاج منتج عالي الجودة يتم من خلاله إسترداد رأس المال وإدارة الأرباح بشكل جيد ولكن هذا يتطلب تكاليف عالية يكون من الصعوبة بمكان أن يتحملها المشروع الصغير منفرداً، لذا ظهر ما يعرف بالعناقيد الصناعية للتغلب على هذه الصعوبات السابقة.

ثالثاً: الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى : (د. عطية عبد الحى مرعى: ٢٠٠٢)

(دور المعلومات والادوات المحاسبية فى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة) تناولت تلك الدراسة تحليل وتصنيف المشاكل التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة كأحد القطاعات الحيوية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم المتقدمة والنامية على الاخص بهدف التعرف على مسبباتها الرئيسية وقد تبين ان اهم هذه المشاكل تقع فى ثلاثة محاور اساسية وهى : مشاكل تحول دون قيام المشروعات الصغيرة فى صورة رسمية ومشاكل تودى الى اختفائها وفشلها فى الاستمرار ومشاكل تحد من قدراتها على النمو والتطوير والمنافسة ومن خلال هذا التوصيف والتصنيف لما يتعرض له قطاع المشروعات الصغيرة من مشاكل يبدو واضحا ان تجاهلها وعدم معالجتها بطريقة سليمة جذرية وقاطعة يودى الى انهاء وجودها وخروجها من السوق كلية. لذلك انتقلت الدراسة الى النقطة التالية لتحديد مدى امكانية التغلب على مسببات المشاكل المختلفة التى يتعرض لها قطاع المشروعات الصغيرة من خلال ماتوفره نظم المعلومات المحاسبية من معلومات وادوات واساليب قائمة ومستحدثة وملئمة لهذا الغرض وقد تبين ان لهذه المعلومات والادوات والاساليب اهمية كبيرة فى التغلب على بعض اسباب هذه المشكلات بالتعاون مع خبرات المعارف الاخرى.

الدراسة الثانية : (د.فاتن إبراهيم مزروع ٢٠٠٢)

(تقييم تجربة غرس المهارات المحاسبية والتسويقية للخريجين لادارة المشروعات الصغيرة) ان تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر لم تأخذ الشكل والهيكل التنظيمى اللازم لنجاحها ولعل السبب الرئيسى لذلك أن فلسفة التنمية الصناعية اعتمدت على انشاء المشروعات الكبرى لذلك فقد انشأ الصندوق الإجتماعى بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ لمساعدة اصحاب المشاريع الصغيرة, وفى ضوء الدراسة برزت الحاجة الى ضرورة تقييم المهارات المحاسبية والتسويقية التى تكتسب من خلال البرامج المعدة داخل مراكز ومؤسسات التدريب وتوصلت الراسة إلى عدة نتائج من اهمها: عدم إدراك الخريجين لإحتياجات المشروع من حيث (الإنتاج - التشغيل - الربحية) وإكتساب العديد من المهارات المحاسبية والمتمثلة فى التسجيل باليومية والترحيل للأستاذ وإعداد ميزان المراجعة وإكتساب العديد من المهارات التسويقية مثل الإلمام بمزايا المنتجات وأوجه القصور فيها, قد إنتهت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة طرح عدد من المشاريع من جانب الدولة وتوزيعها على الخريجين على أن يتم الإشراف عليهم بالاضافة إلى تشجيع الخريجين على خوض تجربة ادارة مشروع صغير من خلال تقديم نماذج ناجحة.

الدراسة الثالثة : (د . فؤاد السيد المليجي : ١٩٩٩) (أثر الحوافز الضريبية على القياس المحاسبي لتكلفة الانتاج فى المشروعات الصغيرة مع دراسة تطبيقية للمراكز الطبية الممولة من صندوق التنمية الاجتماعية) تهدف هذه الدراسة الى ايضاح كيفية استفادة شباب الخريجين من الاعفاء الضريبي لمشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ، حيث تحدد نطاق الاعفاء وشروطه مع تقييم شامل للنصوص التشريعية الضريبية التى تمنح الاعفاء وبالإضافة الى الاعفاء المقرر وفقا لقانون الضرائب على الدخل ، الذى ينص على اعفاء المشروعات الجديدة التى اقيمت او تقام بعد تاريخ ١/٢٩ / ١٩٩٣

الدراسة الرابعة : (د. اسامة عبد الخالق احمد : ٢٠٠٤)

(حوكمة المنظومة الضريبية كعامل أساسى لتنمية الحصلة الضريبية وجذب الإستثمارات) وتوصلت الدراسة إلى عدم ملائمة حيادية الضريبة لمتطلبات الحوكمة وأن حوكمة المنظومة الضريبية خاصة فى المشروعات الصغيرة يؤدي إلى تنمية الحصلة وتهيئة مناخ أفضل لجذب الإستثمارات . كما أن هذه المشروعات ستتأثر بدورها بالتحديات التى تسفر عنها المتغيرات المحلية والعالمية مع ضرورة تعديل تشكيل اللجنة الفنية الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني .

الدراسة الخامسة : دراسة (Hefnawy,2006) وفي دراسة تطبيقية عن دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الإقليمية المستدامة بالتطبيق على محافظة الإسماعيلية فى مصر، عام ٢٠٠٦ أوضح (Hefnawy) بأن حوالي ٢٣ % من المشروعات الصغيرة بمحافظة الإسماعيلية تعاني من مشكلة فى تسويق منتجاتها، بينما ١٣ % تعاني من مشكلة فى تمويل المشروع، كما أن ٣% من هذه المشروعات تعاني من نقص العمالة المدربة، فى حين أن ١% فقط من المشروعات الصغيرة تعاني من مشكلات مرتبطة بالإنتاج. اما المشروعات الصغيرة التى تعاني من مشاكل مركبة (تسويق + تمويل، تمويل + تسويق + إنتاج، تسويق + تمويل + عمالة) فقد بلغت نسبتها ١٨ % من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة بالمحافظة. ٤٢ % فقط من المشروعات الصغيرة بمحافظة الإسماعيلية لم تشككي من وجود أي مشكلات تواجه المشروع.

الدراسة السادسة: دراسة (Kilic et al . (2014) بعنوان :

"Preparedness for and perception of IFRS for SMEs: evidence from Turkey"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الوعي ومستوى المعلومات وإستعداد ومدى إدراك المحاسبين المهنيين للمعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى تركيا، وكما

هدفت أيضاً دراسة تأثير العديد من العوامل مثل الخبرة والمستوى التعليمي واستعداد المحاسبين المهنيين على ادراكهم للمعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم (IFRS for SMEs). إستيانية لتكون أداة لجمع البيانات اللازمة، وقد بلغ حجم عينة الداسة (450) محاسبياً مهنياً تم إختيارهم بشكل عشوائي وتم توزيع إستيانية عليهم وبلغ عدد الإستيانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (280) إستيانية. وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن معظم المحاسبين المهنيين على وعي بعملية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ولديهم مستوى معتدل من المعلومات حوله، وقد تلقوا العديد من الدورات التدريبية حول المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أشار المشاركون في الإستيانية الى أهم مزايا المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة بتحسين المقارنة والموثوقية والشفافية وجودة المعلومات المالية والفهم الواضح للقوائم المالية مما ينعكس إيجابياً على عملية اتخاذ القرارات السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المنشآت. ومن ناحية أخرى فإنه تم الإشارة الى العقبات الرئيسية التي تعترض تطبيق هذا المعايير والمتعلقة بالتكلفة ونقص التدريب الذي ربما يؤدي الى التطبيقات الخاطئة للمعايير وإعداد قوائم مالية غير ملائمة.

الدراسة السابعة : دراسة (2015) Jain & Gandhi 2015:

"Accounting for Fixed Assets for SMEs in India vs. IFRS for SMEs: A Comparative Study and the Challenges Ahead"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الفجوة في المعالجة المحاسبية والتي من الممكن أن تواجه المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة تطبيقها للمعايير الدولية الخاصة بها ، (IFRS for SMEs)، وكما هدفت الدراسة أيضاً الى تحليل المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق (Full IFRS) وكذلك المعيار الدولي الكامل بالأصول الثابتة ومن ثم إجراء تحليل ميداني لها لإختبار أوجه التشابه والإختلاف بين المعيارين . وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإستكشافية التي تم إجرائها دون الحاجة الى صياغة فرضيات، بل تقوم على تحليل البيانات النوعية حيث قامت هذه الدراسة بالمقارنة بين المعيارين في عدة مسائل رئيسية تتعلق بالإعتراف بهذه الاصول وتحديد القيمة العادلة لها وتكاليف الإستهلاك و الفحص وكذلك الإختلاف في عملية الإفصاح، حيث لم يشير المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى توجيهات بشأن عملية الإفصاح المتعلقة برهن هذه الاصول كضمان للالتزامات. وقد توصلت الدراسة الى أن

المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يتشابه مع المعيار الدولي الكامل بنسبة 51.52% ويختلف عنه في نواحي أخرى بنسبة 48.48 % ، وإنه من المتوقع مع مرور الزمن أن تتعامل المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التحديات التي فرضها المعيار الدولي الخاص بها، وكما أشارت نتائج الدراسة الى أهمية ضرورة اعتماد المنشآت الهندية لهذا المعيار لتمكّنها من مواجهة المنافسة العالمي

الدراسة الثامنة : دراسة (2013) . Albu et al بعنوان :

"Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the Czech Republic , Hungary, Romania and Turkey"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة إنطباعات المعنيين بإعداد التقارير المالية في أربع دول من دول الإقتصادات الناشئة وهي جمهورية التشيك والمجر ورومانيا و تركيا بشأن إمكانية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث التكلفة والفوائد واستراتيجية اعتمادها. وتم إجراء مقابلات شبه منظمة مع ممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين من معدي القوائم المالية ومستخدميها والجهات التشريعية والهيئات المهنية في هذه الدول .وأشارت نتائج الدراسة الى دعم قوي من قبل هذه الدول لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد كان هناك تفاوت بين آراء أصحاب المصلحة لتطبيق المعايير الدولية واعتمادها بشكل إلزامي أو إختياري أو إيجاد نظام مزدوج ما بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية بحيث يتم تطوير المعايير الوطنية على أساس معايير التقارير المالية الدولية بتعديل بعض المعالجات المستخدمة في المعايير الدولية وإضافة قواعد جديدة للمعايير الوطنية .وقد أظهرت المقابلات رغبة ودعم المراقبين والمستخدمين لجعل تطبيق المعايير الدولية إلزامياً لما يحققه من فوائد عديدة متمثلة بزيادة قابلية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمقارنة، وزيادة الشفافية، وجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي إعداد التقارير المالية بشكل أفضل مما ينعكس على تحسين بيئة الاعمال.

المبحث الثالث

العناقيد الصناعية والمتطلبات المحاسبية الداعمة لتنمية وتطوير

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط

أولاً : تعريف وأنواع ومزايا ومبادئ العناقيد الصناعية :

ظهر أول مفهوم للعناقيد الصناعية في عام ١٩٩٠ م، حيث طرحه العالم مايكل بورتر - رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد في كتابه "المزايا التنافسية للأمم" حيث وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق تنافسية الدول هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة العناقيد الصناعية وهي تجمعات جغرافية محلية وإقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها البعض في مجال معين، تتربط وتتكامل في إنتاج مجموعة من المنتجات، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسى وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج (Porter, Michael, 1990)

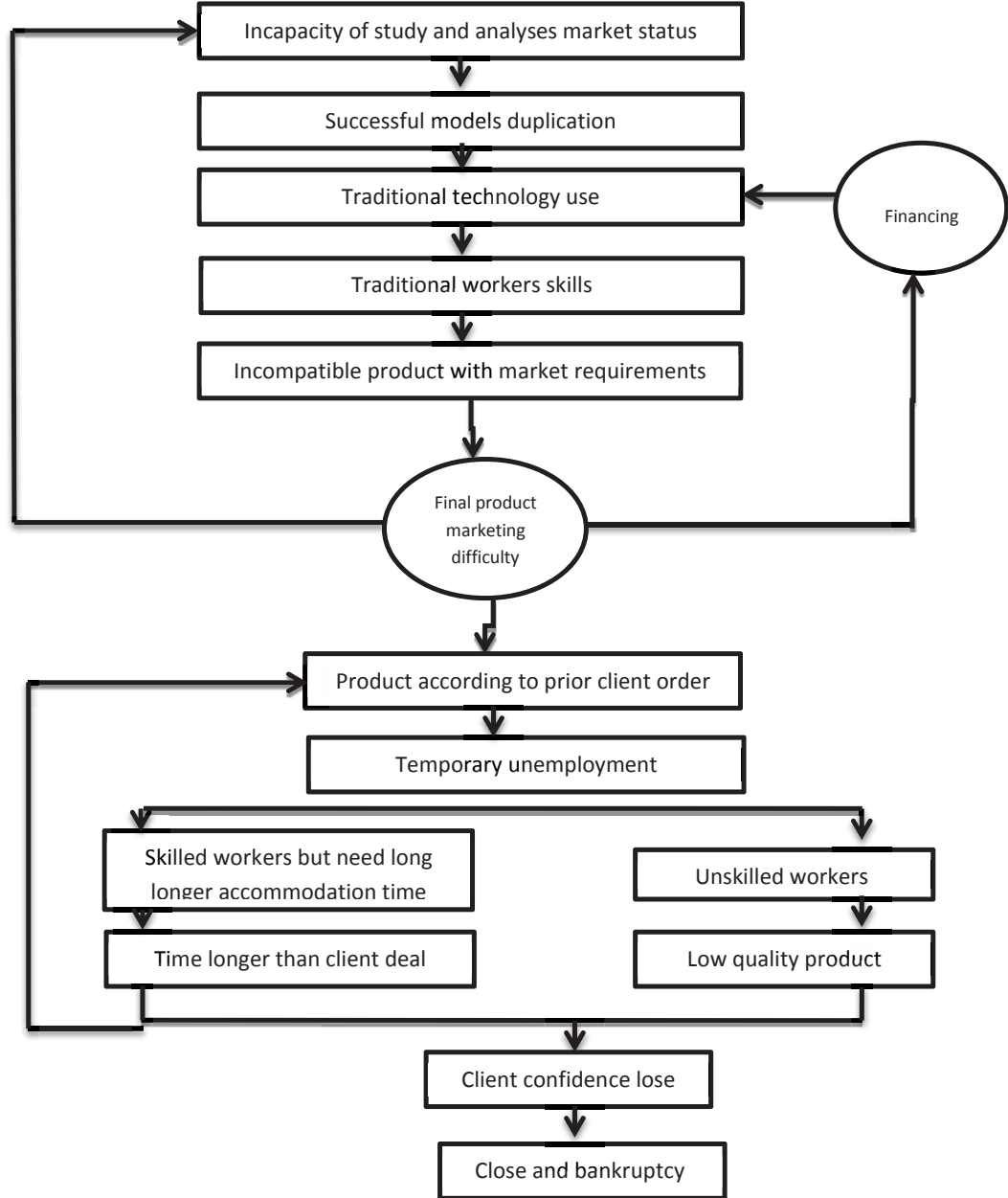
أنواع العناقيد الصناعية :

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، وبحسب النشأة أو المنتج أو نوعية الترابط وغيرها كما يوضحه الجدول رقم (٣) التالي :

نوع العنقود	نوعية الشركات	نوعية الترابط بين الشركات	فرص نمو فرص العمل
مارشال	صغيرة ومتوسطة محلية	تبادل تجاري كبير بين الشركات وتحالف ودعم مؤسسي وحكومي قوي	مستوى على يعتمد التحالف
المحور والأذرع	شركة كبيرة أو أكثر محاطة بعدد كبير من الشركات الأصغر تزودها بالمدخلات والخدمات	تعاون بين الشركات الكبرى والصغرى بناء على توجهات الشركات الكبرى	يعتمد على نمو الشركات المحورية
المنصات التابعة	فروع مصانع متوسطة وكبيرة الحجم	تبادل تجاري وتشابك محدود وتفريغ محدود للنشاطات وعدد قليل من المستثمرين والمزودين	يعتمد على قدرة العنقود على إستقطاب المزيد من فروع الشركات
المراكز العامة	جهة أو شركة عامة أو غير ربحية كبيرة محاطة بالشركات الخادمة لها	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بين الموردين والمؤسسة العامة	عتمد على قدرة الدولة على رفع حجم دعمها للمؤسسات العامة

المصدر : تقرير مبادرات العناقيد ، ٢٠٠٣

ويوضح الشكل التالي شكل رقم (١) دورة نموذج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر



Source: Hefnawy Abdulla, The role of SMEs in sustainable regional development, Ismailia governorate as a case study in Egypt, TU Dresden, 2006

مزايا العناقيد الصناعية :

تتمتع العناقيد الصناعية بالعديد من المزايا وهي (Humphrey, John & Schmitz, Hubert, 1995).

- زيادة فرص التخصيص وتقسيم العمل .
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الميزة التنافسية للمنتجات.
- تحسين فرص التصدير.
- المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية .
- تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية .
- الحصول على مزايا الحجم الكبير .
- تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المهارات والمعرفة .
- زيادة القدرة الابتكارية التي تؤدي لزيادة الإنتاجية.

المبادئ الحاكمة لعمل العناقيد الصناعية:

تقوم فكرة عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية تتضافر مع بعضها ليصل العنقود للتنافسية المطلوبة، وهي :

- التركز الجغرافي : حيث تجتمع الشركات في مكان ما لوجود ميزات ملموسة كالموارد الطبيعية أو البنية التحتية أو الموردين والمالين والعمالة المهرة أو القرب من الأسواق، أو وجود ميزات غير ملموسة كسرعة الحصول على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، مما يساعد على الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات والتطوير وتوسيع العلاقات.
- التخصص : بوجود شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصاً وتميزاً، أو وجود علاقات إرتباط مع عناقيد أخرى لإيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها مثل العلوم الطبية وعلم الأغذية والزراعة والبيئة.
- الابتكارات : فعندما تبتكر شركة منتج ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس ويقوم المقلدون بإنتاج نفس المنتج بتكلفة أقل، مما يدفع الشركة المبتكرة لتطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة ويحقق تنافسية العنقود.
- المنافسة : فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير التقنيات، مما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة

وينشط حركة البحث ويسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة لزيادة الطلب عليها.

- التعاون : فتمو شركة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب على منتجات الشركات الموردة لها ويعزز علاقات التبادل بين الشركات وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس.

ثانياً : تجربة دمياط في مجال العناقيد الصناعية والسياسات المحاسبية الداعمة لها :

تعتبر تجربة محافظة دمياط من أنجح التجارب في مجال دعم العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيمصر، ويمكن تحليل هذه التجربة من خلال العناصر التالية :

١- قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تتميز محافظة دمياط بتركز شديد للمشروعات الصغيرة حيث أن حوالي ٩٠ % من هذه المشروعات تستخدم أقل من ٢٠ عامل، وتقوم بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق العالمي، مثل الألبان والجلود والأثاث،.

وتشير الإحصائيات أن ٤٥ % من الشركات الإيطالية بها ١٠ عمال أو أقل، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٢٠ % في ألمانيا وفرنسا و ٣٠ % في بريطانيا، وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ٤٢ % من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد المشروعات الكبيرة التي تشغل أكثر من ٥٠٠ عامل فلا تتعدى ٢٠ % بينما تزيد الفجوة في المشروعات المتوسطة الحجم التي تشغل من ٥٠٠ عامل حيث تستقطب أقل من ١٠ % من إجمالي الأيدي العاملة

٢- العناقيد الصناعية

تقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا، وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحاً خاصاً في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية والأثاث ، وقد قدر عدد العناقيد الصناعية في إيطاليا بعدد ٢٠ عنقود يعمل بها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ عامل يمثلون نسبة ٤٢,٥٠ % من الأيدي العاملة، ويصل عدد المشروعات بها إلى ٩٠٠٠ مشروع برقم أعمال يقدر ب ١٧ مليار وبحجم صادرات يتعدى ٤ مليار دولار.

٣- خصائص العناقيد الصناعية

من أهم خصائص العناقيد الصناعية في محافظة دمياط ما يلي:

- التخصص المرن : حيث يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، حيث تتخصص كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج مما يساهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والمحافظة على نوعية المنتجات، كما يتميز الإنتاج بالمرونة فيمكن لعدة مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثيراً من التكتلات في محافظة دمياط تديرها الأسر التي تملكها وغالباً تكون قريبة من بيت الأسرة وتتكيف فيها ساعات العمل حسب الطلب.
- المعرفة والإبتكار : فالإبتكار ينطلق من المؤسسة باعتبارها عملية إنفرادية تحصل داخلها وتصبح عملية جماعية داخل التكتل في دمياط وذلك بسبب تدفق المعارف وترابط العلاقات داخل التكتل وتقاسم قوة العمل محلياً فيتم تقاسم تلقائي لمجموعة المعارف والمهارات في بقية لمشروعات.
- المنافسة والتعاون : فالشركات التي تنتج نفس المنتجات تتنافس منافسة شرسة تنظمها قواعد السلوك الضمنية، وفي نفس الوقت تتعاون الشركات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية، ويرتبط ذلك بالجانب المؤسسي الذي يتميز به العنقود.
- التنوع والديناميكية :حيث تلعب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم دوراً هاماً داخل العنقود، ولها علاقات مع مشروعات أكبر حجماً، والعلاقات متنوعة وتتراوح بين علاقات المساواة والتعددية من طرف والعلاقات الرأسية المتضمنة عدد قليل من المشروعات الكبرى من الطرف الآخر لسلسلة القيمة المضافة

٤- السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية

- تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في تجربة محافظة دمياط في التالي:
- تركيز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات.
- قيام مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها:
 - الدعم الإداري والتكنولوجي.
 - ضمانات الإئتمان.
 - تأمين الصادرات وتشجيع التصدير.
 - منح شهادة الجودة وإعتماد العلامات التجارية.
 - الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة.
 - الدعاية والترويج وتنظيم المعارض للمنتجات.

- - التدريب ودعم الابتكار والتحديث وتقديم الخدمات الاستشارية..

- شراء المدخلات بالجملة واختبار المنتجات.

وعليه فتتميز العناقيد الصناعية في تجربة دمياط بأنها ليست مجرد ظاهرة إقتصادية بل لها أبعاد إجتماعية وثقافية هامة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد القائمة.

وتواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط مجموعة من التحديات، من جهة مشاكل داخلية ترجع إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه الصناعات، مع عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المحاسبية المترتبة بعمل هذه الصناعات ومن جهة أخرى مشاكل خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة وتحدى التكتلات الإقتصادية والثورة المعلوماتية .

ثالثاً: إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في محافظة دمياط وتعميم مفهوم العناقيد الصناعية :

يهدف البحث إلى تناول المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية ، فالتوجه الدولي نحو تبنى تطبيق معايير المحاسبة الدولية أدى إلى ضرورة الإستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعى خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسساتى الذى يتكون أغلبه من ٩٥% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن إيجاد نظم يمكن إستخدامها فى المنشآت الكبيرة. ونظراً لأن محافظة دمياط هى أساس المشروعات الصغيرة فى مصر فقد وقع الإختيار عليها لمعرفة مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ورسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الإقتصادى جنباً إلى جنب مع وجود أنظمة محاسبية تراعى خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المنشآت ، فالإفتقار إلى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدى لصعوبات فى التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الإقتصادية والتكنولوجية،ومن ثم عدم القدرة على الإستمرار والمنافسة وهو ما ينطبق فعلا على قطاع صناعة الأثاث غى محافظة دمياط ، لذا تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التى تقدمها لأصحاب المصلحة،فهى مصدر هام للقوة الإقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونوا أقدر من غيرهم على إتخاذ قراراتهم وتسيير منشآتهم وفهم

طبيعة نشاطهم ومدى جدواه، فضلاً على معرفة الحالة الراهنة لعمليات منشآتهم ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلاً

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الإقتصاد المصرى بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الإبتكار وتنمية روح المبادرة، فضلاً عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدراً أساسياً من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسماً لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة وهو يمثل تطور هام لمفهوم العناقيد الصناعية ، لهذا يمثل دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات مصر من أجل تعميم مفهوم العناقيد الصناعية على باقى محافظات مصر لتحقيق النمو المتوازن قطاعياً وجغرافياً . فمنذ عقد من الزمن بدأت التطورات الإيجابية لهذا المشروعات تظهر نتيجة تكاتف جهود الدولة الرامية لدعمه، أهمها إنشاء مدينة دمياط للأثاث كنموذج حديث لتطور مفهوم العناقيد الصناعية بما يضمن توافر آليات حاكمة فى بيئة الأعمال منها دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض ، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة. ورغم هذه النتائج إلا أن ٥٠ % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة النشطة بدمياط لم تستمر وخرجت من السوق بسبب مجموعة من الإشكاليات التى تواجه هذه المشروعات ، لهذا فإن المحاسبة تعتبر عقبة من العقبات الرئيسية ، التى تحد من نمو هذا القطاع وبالتالي تأديته لمهامه. فعملية رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الإقتصادي، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعى خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المشروعات، فالافتقار إلى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات فى التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الإقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على تأكيد فرض الإستمرارية والمنافسة، إذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التى تقدمها لأصحاب المصلحة، كما أنها ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمشروع من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطه التجاري وما مدى جدواه، فضلاً على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المشروع ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلاً.

كما تتوقف نوعية المعلومات المالية، إلى حد كبير، على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التى يتم الإستناد إليها، فى حين أن تطبيق القواعد والمبادئ

المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مشروع إلى آخر أو من محيط إلى آخر، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مشروع في ظل الظروف التي يحيط بها، الأمر الذي يلفت الإنتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لإختلاف الظروف المحيطة بهذه المشروعات. ففي حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل إنعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ويفسر هذا بإنعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) ربما قد تشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة. وعلى هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقة لمصر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها. كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمد على معظم الدول اليوم كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع العلم بأن الإهتمام بهذا النوع من المشروعات لم يعد أمراً سهلاً في ظل ظهور تحديات جديدة منها التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية.

تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

كانت المحاسبة في الماضي تعمل في ضوء المبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويقصد بهذا التعبير كل ما هو متفق على انه مقبول في العمل المحاسبي في

مكان ما ووقت ما، وإتبع بعض الشركات طرق محاسبية مختلفة لمعالجة نفس المشكلة، لذلك أصبح تعبير متعارف عليه يمثل مشكله في حد ذاته .

ومن هنا بدأت تظهر ما تسمى المعايير المحاسبية التي تعد بمثابة مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق علي إستخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس الأحداث الإقتصادية التي تؤثر على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلى الأطراف المستفيدة منها من خلال إتباع أسس ثابتة للإعتراف، والقياس والإفصاح، والعرض المحاسبي

و ترجع بداية المعايير في مصر إلى عام ١٩٨٠ وفي يولييه ٢٠٠٦ أصدرت وزارة الاستثمار مجموعة من المعايير المحاسبية بهدف تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية تتكون من إطار لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها ٣٥ معيارا محاسبيا تناولت تقريبا كافة المجالات التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية، وقد إستندت هذه المعايير بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية باستثناء بعض التعديلات التي أجريت عليها لكي تتناسب مع المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية المصرية، وفي عام ٢٠١٥ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية. وتتضمن المعايير ٣٩ معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة، وتتضمن المعايير المحاسبية المصرية لأول مرة معياراً خاصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم تلك المشروعات بعد تعالي الدعوات التي ترى أن هناك أهمية كبيرة يجب أن تولى للمعلومات المالية لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي لمن ينتج هذه المعلومات وهو نظام المعلومات المحاسبي .

فمعيار التقرير المالي للمنشآت الصغيره والمتوسطة IFRS FOR SEMS تم السماح بالتطبيق الفعلي له منذ ٢٠٠٩ (subject to Effective immediately on issue (www.iasplus.com) (jurisdictional adoption) وإن كان تم إدخال تعديلات عليه في ٢٠١٥ وتم تفعيل تطبيقها في ٢٠١٧

ومن خصائص المنشآت صغيره الحجم والمتوسطة الاتي (Oboh, C,S ,And Ajibolade.2017):

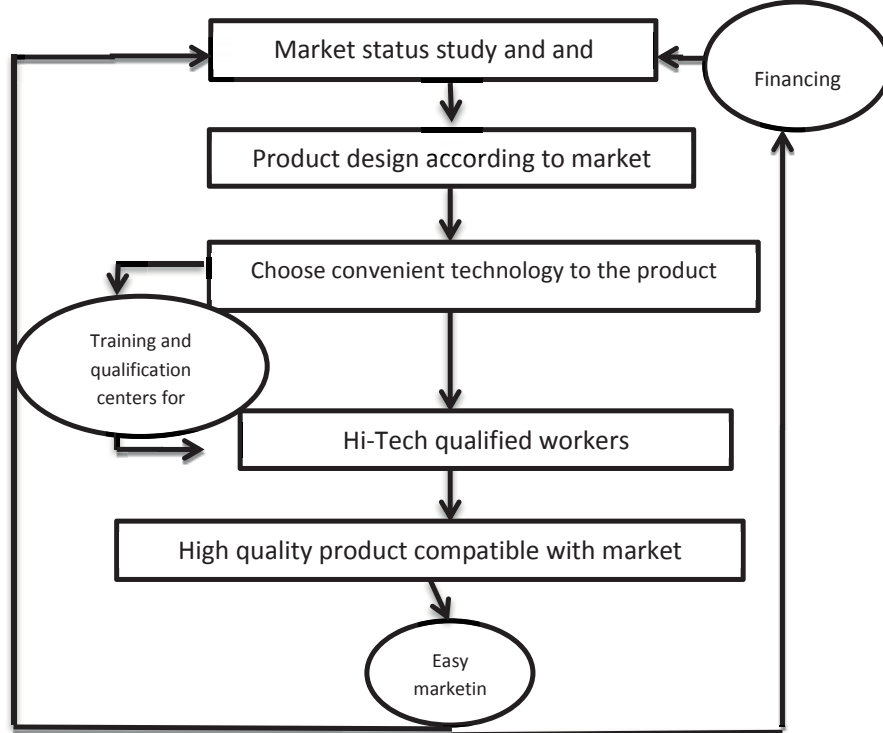
١- ليست لديها مسؤولية عامة ويكون لدى المنشأة مسؤولية عامة إذا:

- أ- كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها يتم تداولها في سوق عامة أو كانت المنشأة في طريقها لإصدار مثل هذه الأدوات للتداول في سوق عامة (تداول محلي أو أجنبي أو غير منظمة ، بما في ذلك الأسواق المحلية و الإقليمية

ب- أو كانت تحتفظ بأصول بصفة وكيل لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية. وهذه هي الحال عادة للبنوك، وشركات التأمين، والسماسة، التداول في سوق وصناديق الإستثمار المشتركة، وبنوك الإستثمار.

٢- تنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين. وتشمل أمثلة المستخدمين الخارجيين الملاك الذين لا يشاركون في إدارة الأعمال، الممولين الحاليين والمحتملين، ووكالات التصنيف

ولتطوير نموذج الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة دمياط لتجنب الإخفاق والفشل وعدم القدرة على الإستمرارية لهذه المشروعات يوضح الشكل التالي شكل رقم (٢) أن أفضل بيئة لتطوير هذا النموذج هي بيئة العناقيد الصناعية .



Source: Hefnawy Abdulla Previous reference

هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في في القائم ويرى الباحث أن الوضع يعني الذي وإحتلاله، الأمر للمحاسبة مفاهيمي إطار غياب بين ما محافظة دمياط يتراوح هذه في فعال وغير منقوص نظام محاسبي وجود أو نظام محاسبي كفاء وجود عدم المشروعات إعتقاد أهمها السلبية الآثار من سيؤدي إلى مجموعة هذا أن و المشروعات،

من المشروعات تلك تمكن أن عدم و الخبرة، قليلي محاسبين على الصغيرة والمتوسطة إنهيها ومن تؤدي إلى هزات قد لأي عرضها جعلها سليمة محاسبية و مالية بنية إمتلاك ثم عدم قدرة النظام المحاسبى المتبع على تعزيز فرض الإستمرارية ، وهو الأمر الذى يتطلب أن تعمل هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إطار مفهوم العناقيد الصناعية وتطوير نظام المحاسبة بها من خلال زيادة درجة الوعى المحاسبى، والخلفية المحاسبية والتكنولوجية لدى المدراء والملاك لهذه المشروعات ليكون قادر على إنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة والمناسبة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات .

كما أن المواضيع التى تم حذفها وتبسيطها فى المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كى تتسق مع الإصدارات الشاملة لمعايير التقرير المالى الدولى وأهمها :

- عدم وجود طلب لرسملة تكاليف التطوير **development cost**
- أن الوحدات المشتركة ربما تتم المحاسبة عليها بالتكلفة أو بالقيمة العادلة بالإضافة الى طريقة الملكية
- أن إختبارات فقدان شهرة المحل تمكن من خلال وجود مؤشرات ترتبط بالقيمة التى يمكن شطبها من خلال وجود مؤشرات لذلك.
- يمكن الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الزراعية عندما تتحقق.
- يمكن الإعتراف بالقيمة العادلة للإستثمارات والموجودات البيولوجية عندما توجد معلومات عن سعر السوق.
- هناك تبسيط لمعلومات الأدوات المالية .
- أن حجم الإفصاح قد تم تخفيضه فى معظم المعايير بصورة واضحة .
- كما إقترح اخرون غير مجلس المعايير المحاسبية الدولية تخفيض متطلبات اخرى كتخصير قائمة التدفقات النقدية **cash flow statement** ، والمحاسبة على عقود الايجار **lease contracts** كما لو كانت عملية ايجار تشغيلي ، والاعتراف بالإيراد لكل عقود الانشاء والخدمة فقط عند نهاية العقد ، بالإضافة للإعتراف بالضرائب الجارية فقط وذلك بهدف التبسيط للمحاسبة عن الضرائب. التغيرات السابقة ستعمل على زيادة إمكانية تبني المعايير المحاسبية الدولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والإقتراب من تطبيقات النظام المحاسبى الموحد والمعايير والقواعد المصرية .

المبحث الرابع

دراسة تطبيقية للمحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة
دمياط فى ضوء المعايير المحاسبية الدولية كمدخل لتطوير مفهوم العناقد
الصناعية

أولاً:- التعريف بمجال التطبيق ومنهجية عمل الدراسة

أ- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

تتكون من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمحافظة دمياط ،والبنوك التجارية العاملة
بها ، وتتكون عينة الدراسة من ٧٠ منشأة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
العاملة فى محافظة دمياط و٧ بنوك تجارية بها .

ب - تجميع البيانات

تم الإعتماد على مصدرين لجمع المعلومات اللازمة للدراسة وهما:

١- المصادر الأولية

تم إعداد وتوزيع قائمة الإستبيان لإستطلاع آراء أفراد العينة عن مدى قابلية المشروعات
الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى
الدولى الخاص بعرض البيانات المالية وتدعيم مفهوم العناقد الصناعية.

٢- البيانات الثانوية:

إستعان الباحث هذه البيانات بالكتب والدوريات والمجلات والمؤتمرات والدراسات السابقة
والتقارير المنشورة من وزارة الصناعة ، والغرفة التجارية بالإضافة إلى محركات البحث
عبر شبكة الإنترنت.

ثانياً : - التحليل الإحصائي للبيانات الأولية

١- الأساليب الإحصائية :

ويمكن الإعتماد فى تحليل البيانات على الحزم الإحصائية SPSS وذلك لاحتساب
المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية :

- مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابى - الانحراف المعيارى)
- إستخدام (كرونيباخ ألفا) للتأكد من ثبات الاستبانة.
- إختبار One Sample t - test .
- إختبار التباين الأحادي ANOVA

- إختبار Scheffee لتفسير الفروقات البعدية التي قد تنشأ بين آراء الفئات المستخدمة في عينة الدراسة.

٢- صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبانة)

تم إستخدام إختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة $\alpha = 0.92$ وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60% (Sekaran,2000). كما أن α لكل متغير لكل حده أعلى أيضاً من النسبة المقبولة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤) التالي :

قيمة a	الفرضية
0.904	الإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية فى القوائم المالية
0.93	فروقات فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه فى المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات
0.842	الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط لتبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.
0.922	معوقات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط
0.805	العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبي

٣- التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يمكن تلخيص الخصائص الديموغرافية للفئات المشمولة في عينة الدراسة بالمعلومات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

توزيع عينة الدراسة حسب	تكرار	%	
الوظيفة	مدير مالى	٦١	٥٣.٥%
	مدير الإنتمان	٣٠	٢٦.٣%
	المراجع	٢٣	٢٠.٢%
	المجموع	١١٤	١٠٠%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٨٧	٧٦.٣%
	دبلوم عالي	-	-
	ماجستير	٢٥	٢١.٩%
	دكتوراه	-	-
	أخرى	٢	١.٨%
	المجموع	١١٤	١٠٠%

التخصص	محاسبة	٧٠	٦١.٤%
	إدارة أعمال	١٤	١٢.٣%
	تمويل	٧	٦.١%
	اقتصاد	٧	٦.١%
	أخرى	١٦	١٤%
	المجموع	١١٤	١٠٠%
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	٢٦	٢٢.٨%
	5-أقل من 10 سنوات	١٩	٢٥.٤%
	15 سنة فأكثر	٤٥	٣٥.١%
	المجموع	١١٤	١٠٠%

ونلاحظ من توزيع عينة الدراسة حسب التخصص أن النسبة الأكبر من العينة من حملة تخصص محاسبة مما يدل على تناسب مؤهلات أفراد العينة، وطبيعة الوظائف محل الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم فكرة عن المعايير المحاسبية بشكل عام. وأن النسبة الأكبر من العينة حسب الخبرة العملية تزيد خبراتهم عن 15 سنة فأكثر 25.4% من العينة تتراوح خبرتهم بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة مما يدل على ارتفاع الخبرة العملية لدى أفراد العينة. كما تبين أن 33% فقط من أفراد عينة الدراسة مطلعين على المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادرة عام 2009 .

٤- عرض نتائج الدراسة :

تم إستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه ، حيث تم إعتداد المقياس التالي لتحديد مستوى التأييد على كل فقرة من فقرات المتغير وهو :

٤,٥ - ٥ مرتفع جداً ، ٣,٧٥ - ٤,٥ تأييد مرتفع ، ٣ - أقل من ٣,٧٥ تأييد متوسط ، ٢ - أقل من ٣ تأييد منخفض ، أقل من ٢ تأييد منخفض جداً .

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط للإمتثال
لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية جدول رقم (٦)

السؤال	المديرين الماليين				مديرى الائتمان				المراجعين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت
سهولة تطبيق المعيار فى بيئة محافظة دمياط	٤,٢٥	٠,٩٩	مرتفع	٣	٤,٣٠	٠,٧٩	مرتفع	٦	٣,٨٧	١,٢٩	مرتفع	٤	٤,١٨	١,٠٢	مرتفع	٣
عدم وجود اختلاف فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسط الحجم فى دمياط مع تلك مقارنة بالدول التى تضع هذه المعايير	٤,٢٠	٠,١٤	مرتفع	٤	٤,٣٣	٠,٩٦	مرتفع	٥	٣,٩١	١,٤٧	مرتفع	٢	٤,١٦	١,١٧	مرتفع	٤
إنخفاض تكاليف تطبيق المعيار .	٤,٠٥	١,١٩	مرتفع	٧	٤,٣٧	٠,٨٩	مرتفع	٤	٣,٨٣	١,٢٧	مرتفع	٦	٤,٠٩	١,١٤	مرتفع	٦
وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية.	٤,٣٤	٠,٧٥	مرتفع	١	٤,٤٣	٠,٧٣	مرتفع	٢	٣,٨٥	١,٣٦	مرتفع	٥	٤,٢٧	٠,٩١	مرتفع	١
رغبة أصحاب هذه المشروعات فى تنظيم أمور المحاسبة	٤,٠٧	١,١١	مرتفع	٦	٣,٩٠	٠,٨٤	مرتفع	٧	٣,٣٥	١,١٥	متوسط	١٠	٣,٨٨	١,٠٨	مرتفع	٨
عدم تدخل الملاك فى الإدارة	٣,٨٠	١,٢٤	مرتفع	٩	٣,٦٧	١,٠٩	متوسط	١٠	٣,٦١	٠,٨٩	متوسط	٩	٣,٧٣	١,١٣	متوسط	٩
وجود نظام محاسبي سليم لدى هذا النوع من المنشآت	٣,٦٧	١,٤٠	مرتفع	١٠	٣,٨٣	٠,٩٥	مرتفع	٨	٣,٧٨	١,١٧	مرتفع	٧	٣,٧٢	١,٢٤	متوسط	١٠
وجود دورة مستندية سليمة وسجلات محاسبية منتجة	٤,٠٣	١,٠٠	مرتفع	٨	٣,٨٠	١,١٥	مرتفع	٩	٣,٦٥	١,٣٤	متوسط	٨	٣,٩٠	١,١١	مرتفع	٧
وجود نظام رقابة داخلية سليم	٤,٠٨	١,٢٩	مرتفع	٥	٤,٤٢	٠,٧٣	مرتفع	٣	٤,٠٤	١,٢٦	مرتفع	١	٤,١٥	١,١٧	مرتفع	٥
وجود تشريعات تلزم بمراجعة القوائم المالية لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤,٣٠	٠,٨٦	مرتفع	٢	٤,٥٠	٠,٦٣	مرتفع	١	٣,٩٠	١,٣٨	مرتفع	٣	٤,٢٦	٠,٩٥	مرتفع	٢
المتوسط العام	٤,٠٨	٠,٨٣	مرتفع		٤,١٦	٠,٥٥	مرتفع		٣,٧٨	٠,٩٨	مرتفع		٤,٠٤	٠,٠	مرتفع	

حيث :

و = الوسط الحسابى ع = الإنحراف المعياري د = مستوى التأييد ت = الترتيب

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قدره ٤.٠٤ بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية .

- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلك البنود بين ٤.٢٧ للبند الرابع وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية و ٣.٧٢ للبند السادس عدم تدخل الملاك فى الإدارة .
- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لقابلية إمتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالبنود الواجب عرضها فى القوائم المالية.
- لكن مديرى الإئتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (٤.١٦) يليهم فى ذلك المديرون الماليون وبوسط حسابي قدره (٤.٠٨) ثم فى المركز الأخير المراجعون بوسط حسابي قدره ٣.٧٨ .
- وعلى مستوى البنود المشمولة فى البيان إختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للإمتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئة المديرين الماليين أعطت الأولوية للبند رقم (٤) وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية ، ويعود ذلك إلى رغبتهم فى إبراز القوة الإقتصادية للمنشأة، المتمثلة بوجود إدارة جيدة ، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة البند رقم (٧) وجود نظام محاسبي سليم لدى هذا النوع من المنشآت ، وذلك لعدم رغبتهم فى تطبيق المعيار الدولى ، أما بالنسبة لفئة مديرى الائتمان فكانت الأولوية للبند رقم (١٠) وجود تشريعات تلزم بمراجعة القوائم المالية لهذه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ، لتحديد نتيجة نشاط المشروع ورأس ماله ومصادر تمويله وفيما إذا كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، فى حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (٦) عدم تدخل الملاك فى الإدارة ، لصعوبة الفصل بين الإدارة والملكية فى هذه المشروعات ، بينما فئة المراجعين أعطت الأولوية للبند رقم (٩) وجود نظام محاسبي سليم لدى هذا النوع من المنشآت ومعرفة الذمم الدائنة الأخرى، لأنها تعكس إستقرار الوضع المالي للمنشأة، بالإضافة إلى أهميتها عند مراجعة المدفوعات النقدية للمنشأة، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (٥) رغبة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى تنظيم الأمور المحاسبية ، وذلك لصعوبة التحقق والتأكد من صحة نظام العمل المحاسبى.
- بملاحظة الإنحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة فى الجدول، سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الإنحرافات ويشير ذلك الى إختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياطة للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية . وهذا يشير الى عدم إمكانية

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة محافظة دمياط نظراً لعدم توفر مقومات التطبيق من وجهة نظر أفراد العينة.

تقييم التفاوت بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات بالجدول رقم (٧).

السؤال	المديرين الماليين				مديرى الائتمان				المراجعين				فئات العينة كوحدة واحد			
	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت
إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي نتيجة الأعمال والتدفقات النقدية	٤,١٥	١,١٨	مرتفع	٢	٤,٣٠	٠,٨٨	مرتفع	٤	٤,٣٩	٠,٧٢	مرتفع	١	٤,٢٤	١,٠٠٢	مرتفع	١
يختصر المعيار متطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات افصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم	٣,٩٣	١,١٥	مرتفع	٦	٣,٠٨٣	١,٠٢١	مرتفع	٨	٣,٠٩٤	١,٠٣٠	مرتفع	٥	٣,٠٩١	١,٠١٩	مرتفع	٨
يسهل حصول المنشآت على التمويل من جهات التمويل المختلفة	٣,٩٠	١,٢٦	مرتفع	٧	٤,٠٣٣	١,٠٩	مرتفع	٣	٣,٠٧٨	١,٠١٣	مرتفع	٧	٣,٠٩٩	١,٠٢٠	مرتفع	٧
زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وفقا لهذه المعايير وقدرتها عكس الوضع المالي للمنشأة	٣,٨٥	١,٣٣	مرتفع	٨	٤,٠٤٠	٠,٨٦	مرتفع	٢	٣,٠٨٧	١,٠٣٦	مرتفع	٦	٤,٠٠٠	١,٠٢٤	مرتفع	٦
الاسهام في ايجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على التكامل في اعداد التقارير المالية وسرعة وسهولة اعدادها	٤,٠٠	١,٢٠	مرتفع	٥	٤,٠٢٠	٠,٩٦	مرتفع	٦	٣,٠٩٥	١,٠٣٠	مرتفع	٤	٤,٠٠٤	١,٠١٦	مرتفع	٥
تسهيل عمل مصلحة الضرائب في تحديد الضرائب المستحقة على هذه المنشآت	٤,٠٥	١,٣١	مرتفع	٣	٤,٠٢٣	١,٠١٠	مرتفع	٥	٣,٠٩٦	١,٠٠٧	مرتفع	٣	٤,٠٠٨	٢١-١	مرتفع	٣
تسهيل التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على ربحها وموقفها المالي عند مسك الدفاتر المحاسبية واعداد قوائمها وفقا لمعايير محددة مما يؤولها للحصول على التسهيلات	٤,١٨	١,١٠	مرتفع	١	٤,٠١٠	١,٠٠٦	مرتفع	٧	٣,٠٧٠	١,٠٤٩	متوسط	٨	٤,٠٠٦	١,٠١٨	مرتفع	٤
امكانية استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من امتيازات وحوافز وقوانين تشجيع الاستثمار الممنوحة للمشاريع الكبيرة اذا قدمت بيانات وتقارير معدة وفقا لمعايير دولية	٤,٠٤	١,١٥	مرتفع	٤	٤,٠٤٧	٠,٨٢	مرتفع	١	٤,٠٠٩	٠,٩٥	مرتفع	٢	٤,٠١٧	١,٠٠٤	مرتفع	٢
المتوسط العام	٤,٠١	١,٠٣	مرتفع		٤,٠٢٣	٠,٨١	مرتفع		٣,٠٩٦	٠,٩١	مرتفع		٤,٠٠٦	٠,٩٥	مرتفع	

من الجدول السابق يتضح الآتى :

- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قدره ٤.٠٦ بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للائتمان بالبنود الواجب عرضها في القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات.

- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلك البنود بين (٤.٢٤) للبند الأول (إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية .)، (٣.٩١) للبند الثاني (يختصر المعيار متطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم).

- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لقابلية إمتثال المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالبنود الواجب عرضها في القوائم المالية .

- لكن مديري الائتمان هم الأكثر تأييداً، وبوسط حسابي قدره (٤.٢٣) ، يليهم في ذلك المديرون الماليون وبوسط حسابي قدره (٤.٠١) ، ثم في المركز الأخير المراجعون بوسط حسابي قدره ٣.٩٦

- وعلى مستوى البنود الواردة في البيان، اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للائتمان من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئة المديرين الماليين أعطت الأولوية للبند رقم (٧) تسهيل إجراءات مقارنات حول الوضع المالي بين المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل الدولة الواحدة وبينها وبين نظيراتها في الدول الأخرى ، لإهتمامهم بإبراز مدى التزام المنشأة بالقوانين وخاصة الإستثمارية، في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (٤) زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة ، لعدم رغبتهم بالإعلان عن أرباحهم، حيث معظمهم يميلون إلى الحفاظ على سرية المعلومات التي تخص المنشأة وخاصة الأرباح، أما بالنسبة لفئة مديري الائتمان فكانت الأولوية للبند رقم (٨) إمكانية استفادة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من إمتيازات وحوافز قوانين تشجيع الإستثمار الممنوحة للمشاريع الكبيرة إذا قدمت بيانات وتقارير مالية معدة وفقاً لمعايير دولية ، وذلك لمعرفة فيما إذا كان للمنشأة القدرة على الإقتراض وسداد الديون وفوائدها، في حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (٢) يختصر المعيار متطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم ، لأن معظم معظم هذه المتطلبات حددها المعيار ، بينما فئة المراجعين الداخليين أعطت الأولوية للبند رقم (١) إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي

ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية ، للتأكد من سلامة الوضع المحاسبي للمنشأة، وخاصة عند مراجعة المقبوضات النقدية، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (٧) تسهيل التعامل مع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعرف على ربحيتها ووضعها المالي عند مسك دفاترها المحاسبية وإعداد بياناتها المالية وفقا لمعايير موحدة ، مما يؤهلها للحصول على التسهيلات الإئتمانية من البنوك التجارية والتمويل اللازم من المؤسسات المالية ، لأن المسؤولين عن تحديدها هم الجهات الإئتمانية.

- بملاحظة الإنحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبند المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الإنحرافات، ويشير ذلك إلى فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات جدول رقم (٨)

تقييم مدى مساهمة الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات

السؤال	المديرين الماليين				مديرى الائتمان				المراجعين				فئات العينة كوحدة واحد			
	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت
من حيث المبدأ : تغلب الواقع الإقتصادى على المظهر القانونى	٣٠٩٥	١٠٢٣	مرتفع	٢	٤,٥٣	٠,٦٣	مرتفع	١	٣,٧٨	١,٣٨	مرتفع	٤	٤,٠٧	١,٢٢	مرتفع	٢
تقييم لاحق وفق القيمة العادلة	٣٠٨٤	١,١٧	مرتفع	٣	٤,٢٣	٠,٧١	مرتفع	٢	٤,٢٦	٠,٨١	مرتفع	٢	٤,٠٥	١,٠٢	مرتفع	٣
تصنيف إجبارى لأصول وخصوم جارية وغير جارية	٣٠٧٩	١,١١	مرتفع	٤	٤,٠٣	٠,٨١	مرتفع	٥	٣,٦١	١,٢٣	متوسط	٥	٣,٨٢	١,٠٧	مرتفع	٤
دمج مصاريف القرض فى تكلفة إقتناء الأصل	٣٠٣٩	١,١١	متوسط	٦	٣,٧٧	٠,٩٤	مرتفع	٧	٦,٠٣	٠,٧٨	متوسط	٦	٣,٥٤	١,٠١	متوسط	٧
إعادة تقييم سنوى للأصول الثابتة	٣٠٣٤	١,٣٤	متوسط	٧	٤,٢٣	٠,٧٧	مرتفع	٣	٤,١٧	٠,٦٥	مرتفع	٣	٣,٧٥	١,١٧	مرتفع	٥
تحديد النقص فى قيمة الأصول الثابتة أو المعنوية بمقارنة أسعارها فى السوق	٣٠٤٩	١,٣٢	متوسط	٥	٣,٨٣	٠,٩٥	مرتفع	٦	٣,٤٨	١,٠٤	متوسط	٧	٣,٥٨	١,١٨	متوسط	٦
إعتماد طريقة الإعتراف المسبق لعقود الإنشاء	٤٠٠٠	١,١٤	مرتفع	١	٤,٢٠	١,١٣	مرتفع	٤	٤,٣٠	٠,٧٦	مرتفع	١	٤,١١	١,٠٧	مرتفع	١
المتوسط العام	٣٠٦٩	٠,٩١	متوسط		٤,١٣	٠,٥٠	مرتفع		٣,٨٩	٠,٦٩	مرتفع		٣,٨٤	٠,٨٠	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة فى الجدول السابق يتضح ما يلى :
أولا : على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة :

١-أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قدره (٣,٨٤) بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للإمتثال للإجراءات التي تم تبنيتها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها لتبسيط المحاسبة لهذه المشروعات

٢-تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد لتلك البنود بين (٤,١١) للبند السابع (بيان يفيد إعتقاد طريقة الإعراف المسبق لعقود الإنشاء وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم . (٣,٥٤) للبند الرابع (دمج مصاريف القرض في تكلفة إقتناء الأصل).

ثانياً : على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى , أى كل على حدة :

١-كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً ومتوسطاً عن مدى مساهمة الإجراءات التي تم تبنيتها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات .
٢-لكن مديري الإئتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (٤,١٣) يليهم فى ذلك المراجعون وبوسط حسابي قدره (٣,٨٩) ثم فى المركز الاخير المديرون الماليون بوسط حسابي قدره (٣,٦٩) .

٣-وعلى مستوى البنود المشمولة فى البيان إختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للإمتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم . فمثلاً فئة المديرين الماليين أعطت الأولوية للبند رقم (٧) بيان يفيد إعتقاد طريقة الإعراف المسبق لعقود الإنشاء وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم , لإبراز مدى إلتزام المنشأة بتنفيذ هذه العقود , فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٥) إعادة تقييم سنوى للأصول الثابتة لعدم رغبتهم بكشف جميع أسرار المنشأة خوفاً من إستغلالها من قبل المنافسين , أما بالنسبة لفئة مديري الإئتمان فكانت الأولوية للبند رقم (١) تغلب الواقع الإقتصادى على المظهر القانونى لتقديم معلومات حول الإفتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق بإستمرارية المنشأة وقدرتها على الوفاء بديونها , فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٤) دمج مصاريف القرض فى تكلفة إقتناء الأصل, لانه أكثر المعلومات التى تهتم مديري الإئتمان التى تؤثر على تسديد المنشأة للقروض وفوائدها , بينما فئة المراجعين أعطت الأولوية للبند رقم (٧) إعتقاد طريقة الإعراف المسبق لعقود الإنشاء وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم , لانها تقدم تأكيداً معقولاً حول سلامة حسابات المنشأة , وجاء بالمرتبة الاخيرة البند رقم (٦) تحديد النقص في قيمة الأصول الثابتة أو المعنوية بمقارنة أسعارها في السوق , وذلك لان معظم حسابات هذه المنشآت بسيطة

٤- بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبند المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة , أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة , فإنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات ويشير ذلك الى إختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط للإمتثال للإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها لتبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

تقييم مدى وجود معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط كما يوضحه جدول رقم (٩) التالي :

السؤال	المديرين الماليين				مديرى الائتمان				المراجعين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت
ضعف النظم المحاسبية المطبقة	١	١,٠٥	٤,٢١	مرتفع	١	٠,٨٦	٤,٤٧	مرتفع	١	١,١٥	٤,٠٤	٣	١,٠٣	٤,٢٥	مرتفع	١
غياب نظم الرقابة الداخلية أو ضعف هذه الرقابة في حالة وجودها	٢	١,٢٠	٤,٠٥	مرتفع	٥	٠,٨٦	٤,٢٣	مرتفع	٤	٠,٩٢	٣,٨٧	٤	١,٠٧	٤,٠٦	مرتفع	٣
ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في المجال المحاسبى	٨	١,٢٧	٣,٨٨	مرتفع	٩	٠,٧٨	٣,٩٣	مرتفع	٦	١,١١	٣,٨٣	٦	١,١٢	٣,٨٩	مرتفع	٩
عدم وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية	٥	١,١٤	٣,٩٢	مرتفع	٤	٠,٧٦	٤,٣٣	مرتفع	١	٠,٧٦	٤,١٣	١	٠,٩٩	٤,٠٧	مرتفع	٢
عدم فصل ملكية هذه المنشآت عن إدارتها	٣	١,٠٢	٤,٠٣	مرتفع	٧	٠,٨٠	٤,١٠	مرتفع	٨	٠,٧٤	٣,٧٨	٨	٠,٩٢	٣,٩٩	مرتفع	٦
ندوة المواد الأولية وارتفاع حدة منافسة المنشآت كبيرة الحجم لهذا النوع من المنشآت	٦	١,٠٦	٣,٩٠	مرتفع	٨	٠,٧٢	٤,٠٣	مرتفع	٧	٠,٧٤	٣,٨٢	٧	٠,٩٣	٣,٩٢	مرتفع	٨
عدم إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات	٩	١,١١	٣,٨٥	مرتفع	٦	٠,٧٦	٤,٢٠	مرتفع	٢	٠,٧٦	٣,٩٨	٢	٠,٩٧	٣,٩٨	مرتفع	٧
عدم إلزام المشرع لهذه المنشآت بإصدار تقارير سنوية ومراجعة حساباتها ونشر بياناتها المالية	٤	١,١٨	٣,٩٨	مرتفع	٤	٠,٦٣	٤,٤٦	متوسط	٩	١,٢٩	٣,٧٠	٩	١,١١	٤,٠٥	مرتفع	٤
الفروقات الثقافية والحضارية بين المجتمع المصرى ومجتمع الدول واضعة هذه المعايير	٧	١,٢١	٣,٨٩	مرتفع	٣	٠,٧٧	٤,٤٠	مرتفع	٥	١,١٠	٣,٨٦	٥	١,١٠	٤,٠٢	مرتفع	٥
المتوسط العام		٠,٩٥	٣,٩٧	مرتفع		٠,٤٩	٤,٢٤	مرتفع		٠,٧١	٣,٩٠		٠,٨١	٤,٠٣	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول السابق يتضح ما يلي :

أولاً : على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة :

١-أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قدره (٤,٠٣) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمحافظة دمياط تواجه معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بهذه المشروعات.

٢-تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد لتلك البنود بين (٤,٢٥) للبند الأول (بيان يفيد ضعف النظم المحاسبية المطبقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم) (٣,٨٩) للبند الثالث (ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في المجال المحاسبي).

ثانياً : على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى , أى كل على حدة :

١-كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لوجود معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢-لكن مديري الإئتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (٤,٢٤) يليهم فى ذلك المديرون الماليون , وبوسط حسابي قدره (٣,٩٧) ثم فى المركز الاخير المراجعون بوسط حسابي قدره (٣,٩٠) .

٣-وعلى مستوى البنود المشمولة فى البيان اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للتحقق من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم . فمثلاً فئة المديرين الماليين أعطت الأولوية للبند رقم (١) بيان يفيد ضعف النظم المحاسبية المطبقة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم , لأنها تعكس ضعف النشاط التشغيلي للمشروع وإبراز مدى التزام المشروع بتنفيذ القواعد المحاسبية , فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٧) عدم إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات لضعف القدرات المالية والإئتمانية لهذه المشروعات. أما بالنسبة لفئة مديري الإئتمان فكانت الأولوية للبند رقم (١) ضعف النظم المحاسبية المطبقة لأنها عدم قدرة المنشأة على النمو والإستمرارية وتوفير السيولة اللازمة لتسديد الديون وفوائدها, فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٣) ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة فى المجال المحاسبي لأن من خصائص هذه المشروعات قلة عدد العاملين بها, بينما فئة المراجعين أعطت الأولوية للبند رقم (٤) بيان يفيد عدم وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية,لأنها تقدم تأكيداً معقولاً حول سلامة حسابات المنشأة والأهم نسبياً, وجاء بالمرتبة الاخيرة

البند رقم (٨) عدم إلزام المشرع لهذه المنشآت بإصدار تقارير سنوية ومراجعة حساباتها ونشر بياناتها المالية، وذلك لأن معظم حسابات هذه المنشآت بسيطة وبالتالي من السهل مراجعتها والتحقق من هذه المبالغ .

٤- بملاحظة الإنحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة ، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة ، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الإنحرافات ويشير ذلك إلى إختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال تقييم مدى وجود معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط.

تقييم مدى وجود فروق معنوية بين تطبيق العناقد الصناعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبي وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات جدول رقم (١٠)

السؤال	المديرين الماليين				مديرى الائتمان				المراجعين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت	و	ع	د	ت
يمثل العنقود الصناعى السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية	٤,٢٠	١,١١	مرتفع	١	٤,١٣	٠,٨٦	مرتفع	٢	٤,٢٢	٠,٦٠	مرتفع	١	٤,١٨	٠,٩٦	مرتفع	١
يوفر العمل داخل العنقود الصناعى سهولة الوصول إلى المعلومات واكتساب المهارات والمعرفة والتكامل بين الوحدات	٠,٥٤	١,١٥	مرتفع	٤	٤,١٣	٠,٩٠	مرتفع	٣	٣,٩١	٧,٩٠	مرتفع	٢	٤,٠٤	١,٠٢	مرتفع	٢
تعتبر تجربة محافظة دمياط أبرز وأثرى التجارب فى العناقد الصناعية فى مصر خاصة فى صناعة الأثاث	٤,١٠	١,٠٣	مرتفع	٣	٤,٠٧	٠,٨٣	مرتفع	٤	٣,٧٨	١,٠٠	مرتفع	٣	٤,٠٣	٠,٩٧	مرتفع	٣
تساهم العناقد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير	٣,٩٥	٠,٩٠	مرتفع	٥	٤,٠٧	٠,٩١	مرتفع	٥	٣,٤٣	١,٠٤	متوسط	٥	٣,٨٨	٠,٩٥	مرتفع	٥
تساهم العناقد الصناعية فى زيادة حده المنافسة بين المشروعات المختلفة ومن ثم رفع مستوى كفاءة العاملين خاصة المحاسبين وزيادة الوعى المحاسبى	٤,١٣	١,١٢	مرتفع	٢	٤,١٧	٠,٨٧	مرتفع	١	٣,٣٥	١,٣٠	متوسط	٤	٣,٩٨	١,١٤	مرتفع	٤
المتوسط العام	٤,٠٩	٠,٨٤	مرتفع		٤,١١	٠,٦٥	مرتفع		٣,٧٤	٠,٥٩	متوسط		٤,٠٢	٠,٧٦	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة فى الجدول السابق يتضح ما يلى :

أولاً : على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة :

١-أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود ويوسط حسابي قدره (٤,٠٢) بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة لتطبيق مفهوم العناقد

الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط وتدعيم بيئة العمل الحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات الحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات .

٢- تراوح الوسط الحاسبى لهذا التأييد لتلك البنود بين (٤,١٨) للبند الأول (يمثل العنقود الصناعى السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية), (٣,٨٨) للبند الرابع تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير .

ثانياً : على مستوى الفئات المشمولة فى عينة الدراسة فرادى , أى كل على حدة :

١- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً بينما كان متوسطاً لفئة المراجعين عن مدى تطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط وتدعيم بيئة العمل الحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات الحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات .

٢- لكن مديرى الإئتمان هم الأكثر تأييداً ويوسط حسابى قدره (٤,١١) يليهم فى ذلك المديرون الماليون ويوسط حسابى قدره (٤,٠٩) ثم فى المركز الاخير المراجعون بوسط حسابى قدره (٣,٧٤) .

٣- وعلى مستوى البنود المشمولة فى البيان إختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للتحقق من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم . فمثلاً فئة المديرين الماليين أعطت الأولوية للبند رقم (١) والذى يمثل (العنقود الصناعى السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية), لإبراز مدى إلتزام المنشأة بتنفيذ وإتباع هذا المفهوم , فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٤) تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير لعدم رغبتهم بكشف جميع أسرار المنشأة خوفاً من إستغلالها من قبل المنافسين , أما بالنسبة لفئة مديرى الإئتمان فكانت الأولوية للبند رقم (٥) تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة حده المنافسة

بين المشروعات المختلفة ومن ثم رفع مستوى كفاءة العاملين خاصة الحاسبين وزيادة الوعى الحاسبى للتأكد من إستمرارية المنشأة وقدرتها على النمو , فى حين جاء فى المرتبة الاخيرة البند رقم (٤) تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير, لانه أكثر المعلومات التى تهتم مديرى الإئتمان التى تؤثر على تسديد المنشأة للقروض وفوائدها , بينما فئة المراجعين

أعطت الأولوية للبند رقم (1) يمثل العقود الصناعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث يضم العقود جميع مراحل العملية الإنتاجية، لأنها تقدم تأكيداً معقولاً حول سلامة حسابات تكاليف المنشأة ، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (٤) تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير ، وذلك لان معظم حسابات هذه المنشآت بسيطة .

٤- بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة فى الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة ، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة ، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات ويشير ذلك الى إختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط لتطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات .

نتائج إختبار الفروض :

فى إختبار فرضيات الدراسة $ho1, ho2, ho3, ho4, ho5$ إستخدم الباحث إختبار t - (test) وذلك بموجب قاعدة القرار التالية :

ترفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت :

قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، أو إذا كانت الدلالة (Sig) أقل أو تساوى معنوية الإختبار 0.05 .

الفرض الأول :

$Ho1$: لا توجد قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية فى القوائم المالية .
 $Ha1$: توجد قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية فى القوائم المالية .

جدول رقم (١١)

نتائج إختبار الفرض الأول

رقم الفرض	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	t SIG	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho1	٤,٠٤	٠,٨٠	١١٣	١٣,٨٢٨	١,٩٨١	٠,٠٠٠	رفض

لقد تم استخدام اختبار **One sample t – test** لاختبار هذه الفرضية , حيث نجد في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = ١٣,٨٢٨) أكبر من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho1) ونقبل الفرضية البديلة (Ha1) , وهذا يعني وجود قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية في القوائم المالية.

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار الفرض الأول

رقم الفرض	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG	نتيجة اختبار الفرض العدمية
ho1	بين المجموعات	٢,٠٤٧	٢	١,٠٢٤	١,٦٠٣	٣,١٠	٠,٢٠٦	قبول
	في المجموعات	٧٠,٨٦٧	١١١	٠,٦٣٨				
	المجموع	٧٢,٩١٤	١١٣					

لقد تم استخدام اختبار **One Way ANOVA** لاختبار هذه الفرضية حيث نجد من في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = ١,٦٠٣) أقل من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho1) ونرفض الفرضية البديلة (ha1)

الفرض الثاني :

Ho2: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات.

Ho2: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات.

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار الفرض الثاني

رقم الفرض	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG	نتيجة اختبار الفرض العدمية
Ho2	٤,٠٦	٠,٩٥	١١٣	١١,٩٤٢	١,٩٨١	٠,٠٠٠	رفض

لقد تم استخدام اختبار **One sample t – test** لاختبار هذه الفرضية , حيث نجد في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 11,942) أكبر من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho2) ونقبل الفرضية البديلة (Ha2) , وهذا يعني توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات.

جدول رقم (١٤)

نتائج إختبار الفرض الثاني

رقم الفرض	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho2	بين المجموعات	1,249	2	0,625	0,69	3,10	0,504	قبول
	في المجموعات	100508	111	0,905				
	المجموع	01,758	113					

لقد تم استخدام اختبار **One Way ANOVA** لاختبار هذه الفرضية حيث نجد من في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 0,69) أقل من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho2) ونرفض الفرضية البديلة (ha2)
الفرض الثالث :

Ho3: لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

Ho3: تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

جدول رقم (١٥)

نتائج إختبار الفرض الثالث

رقم الفرض	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho3	3,84	0,79	113	11,331	1,981	0,000	رفض

لقد تم استخدام اختبار **One sample t – test** لاختبار هذه الفرضية , حيث نجد في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 11,331) أكبر من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho3) ونقبل الفرضية البديلة (Ha3) , وهذا يعني تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار الفرض الثالث

رقم الفرض	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة اختبار الفرض العدمية
Ho3	بين المجموعات	٤,٠٧٦	٢	١,٠٢٤	٣,٥٣١	٣,١٠	٠,٠٣٩	قبول
	في المجموعات	٦٧,٤٩٨	١١١	٠,٦٣٨				
	المجموع	٧١,٥٧٤	١١٣					

لقد تم استخدام اختبار **One Way ANOVA** لاختبار هذه الفرضية حيث نجد من في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 3,531) أقل من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho3) ونرفض الفرضية البديلة (ha3)
الفرض الرابع :

- Ho4: لا توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط.
- Ho4 : توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط.

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار الفرض الرابع

رقم الفرض	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرض العدمية
Ho4	٤,٠٣	٠,٨١	١١٣	١٣,٥٥٩	١,٩٨١	٠,٠٠٠	رفض

- لقد تم استخدام اختبار **One sample t – test** لاختبار هذه الفرضية , حيث نجد في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 13,559) أكبر من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho4) ونقبل الفرضية البديلة

(Ha4) , وهذا يعنى انه توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط.

جدول رقم (١٨)

نتائج إختبار الفرض الرابع

رقم الفرض	المصدر	مجموع المربعات الحرة	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة الجدولية	F الجدولية	SIG F	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho4	بين المجموعات	١,٩٤٠	٢	٠,٩٧٠	١,٤٩٨	٣,١٠	٢,٢٢٨	قبول
	في المجموعات	١,٨٧٠	١١١	٠,٦٤٧				
	المجموع	٣,٨١٠	١١٣					

لقد تم استخدام اختبار One Way ANOVA لاختبار هذه الفرضية حيث نجد من فى الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = ١,٤٩٨) أقل من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho4) ونرفض الفرضية البديلة (ha4) الفرض الخامس:

- Ho5: لا يوجد فروق معنوية بين تطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات.

- Ho5 : يوجد فروق معنوية بين تطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات.

جدول رقم (١٩)

نتائج إختبار الفرض الخامس

رقم الفرض	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	t	SIG	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho5	٤,٠٢	٠,٧٦	١١٣	١٤,٤٤١	١,٩٨١		٠,٠٠٠	رفض

- لقد تم استخدام اختبار **One sample t – test** لاختبار هذه الفرضية , حيث نجد في الجدول السابق أن قيمة (**t** المحسوبة = ١٤,٤٤١) أكبر من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (**Ho5**) ونقبل الفرضية البديلة (**Ha5**) , وهذا يعنى أنه يوجد فروق معنوية بين تطبيق العناقد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات

جدول رقم (٢٠)

نتائج إختبار الفرض الخامس

رقم الفرض	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة إختبار الفرض العدمية
Ho5	بين المجموعات	٢,٣٣٥	٢	١,١٦٧	٢,٠٨	٣,١٠	٠,١٣	قبول
	فى المجموعات	٦٢,٢٨٦	١١١	٠,٥٦١				
	المجموع	٦٤,٦٢١	١١٣					

لقد تم استخدام إختبار **One Way ANOVA** لإختبار هذه الفرضية حيث نجد من فى الجدول السابق أن قيمة (**F** المحسوبة = ٢,٠٨) أقل من قيمتها الجدولية , وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (**ho5**) ونرفض الفرضية البديلة (**ha5**).

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أولاً : النتائج

تتمثل أهم نتائج الدراسة فى :

- ١- هناك قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية بشكل عام .
- ٢- بالنسبة لبيان لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية فى القوائم المالية ومدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه فى المعيار المحاسبى الدولى الخاص بتلك المشروعات ومساهمة الإجراءات التى تم تبنيها فى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط والموضوعات التى تم حذفها منها فى تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات. كان مستوى تأييد فئات العينة كوحدة واحدة مرتفعاً , وكان مديري الإلتزام هم الأعلى تأييداً حول وجود قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمحافظة دمياط.
- ٣- بينما كان التأييد متوسطاً للمديرين الماليين, ومرتفعاً مديري الإلتزام, حول وجود توافق معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى محافظة دمياط.
- ٤- أما بالنسبة لوجود فروق معنوية بين تطبيق العناقد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرار كان تأييد مديري الإلتزام مرتفعاً, ويليه مديرون الماليون
- ٥- ثم كان تأييد المراجعون أقل من مديري الإلتزام حول مدى وجود فروق معنوية بين تطبيق العناقد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات.
- ٦- كشف إختبار التباين الأحادي (ANOVA) عن وجود اتساق بين آراء الفئات الثلاث المشمولة فى عينة الدراسة , حول قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى الخاص بعرض البيانات المالية فى القوائم المالية, وذلك فى جميع البيانات المالية التى تصدرها بينما كشف إختبار Schaffee عن عدم اتساق وجهات النظر مع مديري الإلتزام , تجاه مساهمة الإجراءات التى تم تبنيها فى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات

الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات.

٧- تبين أن نسبة المطلعين على المعيار قليلة جداً حيث بلغت نسبتهم ٣٣% فقط.

٨- توجد إيجابيات يمكن تحقيقها من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة محافظة دمياط.

٩- توجد معوقات تحد من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة محافظة دمياط .

١٠- أن التحدي الكبير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس الحجم الذي قد يكون ميزة بل في التفكك وعدم ارتباطها في هيكل متكامل يواجه تفتت عمليات الإنتاج والتسويق والشراء.

ثانياً : التوصيات

١- زيادة الوعي بأهمية الإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبى , وفائدة ذلك على إقتصاد مصر .

٢- بذل الجهود من الجهات المختصة بإزالة العقبات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط, خصوصاً في مجال توفير مصادر التمويل المناسبة لها .

٣- الإتفاق على وضع مقنن لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر , وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية المتعارف عليها في هذا المجال , خصوصاً المعيار المنصوص عليه لهذا الغرض في المعيار المحاسبى الدولي لهذه المنشآت .

٤- تشجيع مالكي هذه المنشآت الإهتمام بتوظيف أشخاص متخصصين ومهنيين , خاصة إذا لم يكن لديهم معلومات كافية عن آلية العمل المحاسبى .

٥- ضرورة التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط بالمعيار المحاسبى خصوصاً فيما يتعلق بعرض البيانات المالية والإفصاح عنها .

٦- حث العاملين في هذه المنشآت للإطلاع على المعيار المحاسبى الخاص بهذه المنشآت.

٧- ضرورة الأخذ بجميع المتغيرات عند تصنيف الشركات حسب أحجامها .

٨- أن تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المحلية سيساعد في تحفيز الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

- ٩- قيام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي بإصدار قاعدة محلية تختص بمعايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ١٠- عقد ندوات ورش عمل دولية لإدارات ومنتسبي الوحدات المالية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها .
- ١١- ضرورة تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التالي:

- توفر الإطار المؤسسي التشريعي الملائم لتنظيم المعاملات التجارية وحقوق الملكية والعقود وغيرها من البنية الأساسية اللازمة للتغلب على المشاكل التي تواجهها.
- وجود مؤسسات مختصة بنشر المعلومات التي تساعد على تسهيل عملية بناء التشابك والتكامل وربط المشروعات ببعضها.
- تأسيس مراكز معرفية تعمل على جذب الشركات الأجنبية وعمل تحالفات إستراتيجية مع الشركات والجامعات.
- تشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة مع الجهات الأكاديمية لتقديم الدفعة القوية للابتكار والإختراع.
- الإستثمار في أنظمة التعليم والتدريب لتحسين جودة الموارد البشرية وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إنشاء مشروعات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا أو من أجل التسويق المشترك أو لإنتاج مدخلات وسيطة.

ثالثاً : التوجهات البحثية المستقبلية

بناءً على النتائج السابقة في شقيها النظري والتطبيقي يمكن القول بأن IFRS for SME فرصة حقيقية لمصر من أجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت وفي ظل التطورات التي تشهدها هيئة معايير المحاسبة الدولية واستجابة للتطورات الإقتصادية والتكنولوجية يمثل تبنيها XBRL كلفة معتمد في إعداد IFRS, IFRS for SME بشكلها الكامل , تحدياً أمام المحاسبين في مختلف أنحاء العالم يؤثر في مستقبل هيئة معايير المحاسبة الدولية. لهذا لا بد على جميع الدول الإسراع في وضع خطط مدروسة لتبني (تطبيق) معايير المحاسبة الدولية وإنجاحها ومن ثم الاستفادة من هذه التكنولوجيا الرقمية ميدانياً ومحاولة تعزيز وتطوير مفهوم العناقيد الصناعية من خلال زيادة الوعي المحاسبى بأهمية هذا المفهوم كمحرك وداعم لربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة جغرافياً ومحاسبياً من خلال دراسة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الإصطناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر وأثرها على كفاءة العناقيد الصناعية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- أبو النصر, حامد. (٢٠٠٤) "تمويل المشروعات الصغيرة للشباب بصيغة الإيجار المنتهى بالتمليك". دراسة مقدمة الى دورة تهيئة الشباب لتنفيذ المشروعات الصغيرة، والمنظمة بمعرفة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الفترة من ٢٧-٢٩/٣/٢٠٠٤.
- أحمد جبريل، "دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني"، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، مايو ٢٠٠٢.
- د/ أفكار محمد قنديل ، تمويل المشروعات الصغيرة (الدور المتوقع لمؤسسات تمويلها)
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، العدد الرابع، ١٩٩٧
- د/أشرف محمد عبد البديع ،دور نظم المعلومات الحاسوبية فى تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ،العدد الثاني ٢٠٠٦ .
- د/ أيمن على عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي) مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦ .
- أحمد السيد كردي : المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة،مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري، ٢٠١١ .
- د/ أسامة عبد الخالق،المؤتمر الضريبي الثالث عشر ، دور النظام الضريبي فى تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل للشباب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١.
- د/أشرف محمد عبد البديع ،دور نظم المعلومات الحاسوبية فى تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ،العدد الثاني ٢٠٠٦ .
- د/ أيمن على عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي) مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦ .
- الصالحي, صالح. (٢٠٠٤). "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي. القاهرة ١٨ - ٢٢ يناير.
- الصاوي عبد الحافظ (٢٠٠٤) " المويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة". من منشورات البنك الإسلامي للتنمية.

- المحروق, ماهر و مقابله, إيهاب (٢٠٠٦) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما" من منشورات مركز المنشورات الصغيرة و المتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية - الأردن.
- الغريب ناصر, أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل, مطابع المنار العربي, القاهرة , ط ٢ , ٢٠٠٠م.
- د/جانل سبنسرهل, منشآت الأعمال الصغيرة, ترجمة صليب بطرس , الدار الدولية للنشر والتوزيع, ٢٠٠٧.
- د/ حسين الجمال, دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة , ورقة عمل مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية , جامعة الأزهر , ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١
- خالد السهلاوي, "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة", بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها, الرياض ٢٠٠٢.
- رياض الخليفي, "التمويل الإسلامي مضمونه وضوابطه" , بحث غير منشور الكويت ٢٠٠٥.
- رياض الخليفي, "المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية", مجلة جامعة الملك عبد العزيز , الاقتصاد الإسلامي م ١٧, ٢٠٠٤.
- سماح مصطفى عبد الغنى - تفعيل دور المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية - وزارة المالية .
- د/ سمير عامر, "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من وجهة نظر مصرفية", بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها, الرياض ٢٠٠٢.
- د/ سمير علام , المنشآت الصناعية الصغيرة في جمهورية مصر العربية دراسة تطبيقية , المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية , كلية التجارة , جامعة حلوان , العدد الثاني , المجلد الخامس , ١٩٩١ .
- شعبان عمر . مبررات وآليات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة, ورقة عمل مقدمة لوزارة الصناعة الفلسطينية, غزة ديسمبر ١٩٩٦ .
- د/ شريف رفعت رزق محمد الشافعي, دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة , عين شمس , ١٩٩٧ .
- شوقي جباري, بوديارزمية تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقد - الصناعية, قراءات في التجربة الإيطالية, الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية, ٢٠٠٨ .

- د/ صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ .
- صيام ، وليد زكريا ، إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية ، المؤتمر العلمي الدولي الأول (تحديات عولمة الأنظمة المالية) ، كلية الاقتصاد/ الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، أكتوبر ٢٠٠٩ .
- د/ طارق عبد الباري ، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة) ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٩ .
- غيرة والمتوسطة في عصر العولمة) ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٩ .
- طارق الله خان - حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ورقة مناسبات رقم (٥) ، ٢٠٠٣ .
- طارق نوير :دور الحكومة الداعم للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٢ .
- د/ طارق عبد العال حماد ، منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلائم المنشآت الصغيرة ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ .
- د/ عبد العزيز جميل مخيمر ، د/أحمد عبد الفتاح عبد الرحيم ، دورا لصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية العربية للتنمية الإدارية ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- عبد الفتاح محمد، "الاستثمار في النظام المصرفي الإسلامي" بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، مايو ٢٠٠٢ .
- عدنان الخولي، المؤتمر الضريبي الخامس عشر ، الفحص الضريبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية وقانون ضريبة الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، الجلسة الرابعة ، " المحاسبة عن أرباح المشروعات الصغيرة في ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ " ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ .
- علي أحمد الندوى ، "جمهرة القواعد الفقهية في المعاملات المالية " ، المجموعة الشرعية شركة ألراجحي المصرفية للاستثمار، ١٤٢١ هـ .
- على القره داغي ، "طرق بديلة لتمويل رأس المال العامل" ، بحث مقدم إلى ندوة البركة الخامس والعشرين للاقتصاد الإسلامي، جدة ٢٠٠٤ .

- عماد شبلاق، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والتطور"، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ٢٠٠٢.
- عطية عبد الحي مرعى، "دور المعلومات والأدوات المحاسبية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة" - المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة - جامعة المنصورة. يناير ٢٠٠٢، العدد ٢٦ المجلد الأول.
- عماد لبد، مدير الدائرة الاقتصادية، وزارة التخطيط، ورقة عمل بعنوان أثر السياسات الإسرائيلية على التنمية في فلسطين عقدت في الهيئة العامة للاستعلامات، نوفمبر ٢٠٠٣.
- د/ عبد العزيز جميل مخيمر ، د/أحمد عبد الفتاح عبد الرحيم ، دورا لصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب فى الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية العربية للتنمية الإدارية ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠
- د/ فاطمة حسن ، مشكلة البطالة فى مصر - المخاطر والاحتمالات ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ - د/ فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧.
- فاطمة جلال محمد سيد ، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة : جامعة عين شمس ، ١٩٩٤.
- د/ فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
- المؤتمر السنوي التاسع، المشروعات الصغيرة كإستراتيجية لمواجهة أزمة البطالة، مؤتمر الأزمات، مجلد ١ ، ٢٠٠٤.
- د/ محمد عمران نائب رئيس مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية - بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .
- د/ محمد بهاء الدين بديع القاضي ، قياس فعالية نظم المعلومات فى المشروعات الصغيرة (دراسة تطبيقية) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، ١٩٩٨.
- د/ محمد نبيل، دليل المشروعات الصغيرة للنفاد للأسواق العالمية، بحث غير منشور وزارة التجارة و الصناعة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- د/ محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- د/ مسعود صديقي، فعالية انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٩.

- د. مصطفى عبد العال: دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة - الأردن، ٢٠١٣.
- محمد السيد علي الحار وني، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ج.م.ع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- محمد بصل، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الواقع والتحديات)" بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ٢٠٠٢.
- مرتجى، سيد. (٢٠٠٤). "المشروعات الصغيرة و المتوسطة: المفهوم و المشكلات و اطار التطوير". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي. القاهرة ١٨ - ٢٢ يناير.
- منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، من مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بحث ١٣ ط ٣، ٢٠٠٤.
- مهنا، علي " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل: الواقع و التحديات و الإمكانيات" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشغيل - غزة ٢٧-٢٨/١٢/٢٠٠٥.
- د/ نجلاء محمد إبراهيم بكر، المشاريع الصغيرة فى إطار الصندوق الاجتماعي المصرى ونظام العولمة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠٠٢.
- ظير رياض محمد الشحات، إدارة المشروعات الصغيرة، المكتبة العصرية، ٢٠٠٧.
- نبراس بسيسو، دور مؤسسات الإقراض في دعم القطاع الصناعي ورقة عمل مقدمة لوزارة الصناعة الفلسطينية ديسمبر ١٩٩٦.
- نزيه حماد، "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية"، جامعة الشارقة، مايو ٢٠٠٢.
- نيفين الشافعي - نائب رئيس هيئة الاستثمار .
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "مجلد المعايير الشرعية"، البحرين، مايو ٢٠٠٢.
- د/ هاله محمد لبيب محمد عبد الوهاب، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة فى مصر، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٤٩، ١٩٩٥.
- د/ هاله محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٢.

- وفيق الناظور، مدير دائرة التخطيط والبحوث في وزارة العمل، ورقة عمل بعنوان سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل "مقدمة إلى ندوة بعنوان نحو سياسة وطنية للتشغيل رام الله ١٩٩٦ .
- المؤتمر السنوي التاسع، دور المشروعات الصغيرة والعمل الحر فى مواجهة أزمة البطالة المقومات والمعوقات، مؤتمر الأزمات، مجلد ٢، ٢٠٠٤ .
- المؤتمر السنوي التاسع، المشروعات الصغيرة كإستراتيجية لمواجهة أزمة البطالة، مؤتمر الأزمات، مجلد ١، ٢٠٠٤ .
- قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ تنمية المشروعات الصغيرة وكذلك لائحته التنفيذية.
- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الضريبة على الدخل، ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ٢٠٠٧ .
- إصدارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة للصندوق الاجتماعي للتنمية (مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة، و السياسات العامة و الإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة فى مصر) ٢٠٠٣ .
- إصدارات مجلس الشورى المصري: خطة قومية و برامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، تقرير مبدئي للجنة الإنتاج الصناعي و الطاقة ٢٠٠٣ .
- موقع منتدى المحاسبين العرب
- <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=7621>
- البنك الدولي <http://www.worldbank.org/data/wdi2004hg>
- البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية - نوفمبر ٢٠٠٨ .
- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين ٢٠٠٣ .
- وزارة المالية، القرار الوزاري رقم (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩، بشأن قواعد و أسس محاسبية المنشآت الصغيرة و إجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها .
- وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر /، مارس ٢٠٠١ .
- وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر، مارس ٢٠٠١ م .
- وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر /، مارس ٢٠٠٢ .

- وزارة التجارة الخارجية - تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "نموذج الشباك الواحد يناير ٢٠٠٢".
- وزارة المالية ، القرار الوزاري رقم (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩ ، بشأن قواعد و أسس محاسبة المنشآت الصغيرة و إجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Award A, B "Social funds a new approach to poverty reduction" Facing social consequences of structure adjustment in Latin America and the Arab world .Op.Cit.
- Ahmed, K,(2017), " The Implementation of Management Accounting practices and its Relationship with performance in Small and Medium Enterprises", International Review of Management and Marketing, Vol. 7(1).
- Arbitrage, H., Webb, A. and Glynn, J. (2016). "The Use of Management Accounting Techniques by Small and Medium – Sized Enterprises: A Field study of Canadian and Australian practice ", Accounting perspectives, Vol. 15(1).
- Azudin, A. and Mansur, N. (2017)," Management Accounting practices of SMEs: The Impact of Organizational DNA, Business potential and Operational Technology", Asia pacific Management Review. Available: [http: // www. Science direct. Com/ science / article / pii / S10293216300148](http://www.Science direct. Com/ science / article / pii / S10293216300148). Accessed 25/12/2017.
- Bologna 2000 SME Conference Business Symposium, Roundtable 4: Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economic and developing Countries in the Global Economy and their partnership with SMAs of EOCD Countries.
- Boland, Alex, 2002: " Industrial Clusters: Rationale, identification and public policy", University of Sussex, Sussex European Institute.
- Cuzdriorean, D.D. (2017),"The Use of Management Accounting practices by Romanian Small and Medium – Sized Enterprises: A Field Study", Accounting and Management Information Systems, Vol. 16(2).
- Drugs and crime (UNODC), United Nations, New York. 2003.
- First Equity partners (2016)," Small and Medium Enterprises in Egypt Definition, Landscape and Stakeholders ", Available: [http // first equity – partners. Com/ wp - content/ uploads / 2017 / 06/ SMEs – in – Egypt. pdf](http://first equity – partners. Com/ wp - content/ uploads / 2017 / 06/ SMEs – in – Egypt. pdf) . Accessed: 25/7/2017.
- Hafez S, "General Trends of Social policies Related to Structural Adjustment in The Arab Countries", Facing Social Consequences of

Structural Adjustment in Latin America and Arab world Editor by: Spayed M K, Center of Developing Countries. Studies. Studies, Faculty of Economics and political Sciences 0 Cairo University, NO 24, 2002.

- Hefnawy Abdulla, The role of Small Manufacturing Enterprises (SMEs) in sustainable regional development, Ismailia governorate as a case study in Egypt, TU Dresden, Germany, 2006.

- Humphrey, John & Schmitz, Hubert, 1995: "principles for promoting clusters & networks of SMEs" UNIDO, Small and Medium Enterprises program.

- Jung , Y. 2005, How far should the WTO Reaches into Income Tax policies , Journal of International Taxation Boston .6 (3).

- Kheir El –Din H. "Assessment of performance and Impact " Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and arab world , editor by sayyid M K . center of developing countries studio , faculty of economic and political sciences – Cairo University . no. 2 – ILO – world Labour Report 1997 – 98 .

- Lopez, O. L. and Hiebl, M. R. W (2015), " Management Accounting in Small and Medium – SIZED Enterprises: Current Knowledge and Avenues for further Research ", Journal of Management Accounting Research, Vol. 27(1).

- Mouthy, M.: Seetharaman , A.: Gopalan , M.: and san , L. (2010) ." The Necessities of paperless Accounting System "American Journal of Scientific Research . No. 7.

- Messner , M. (2016). " Does Industry Matter? How Industry context Shapes "Management Accounting practice", Management Accounting Research: (June).

- Moukhtar , Y.(2016)," Small and Medium Enterprises in Egypt : Current State and Challenges" , The Egyptian Center for public policy Studies .

- Niraula , B.(2016) " , Small and Medium Sized enterprise (SME) credit risk analysis using bank lending data : An analysis of Thai SMEs " , Journal of Comparative Asian Development , Vol. 15(3) .

- Oboh , C.S . and Ajibolade , S.O.(2017)," Strategic Management Accounting and Decision MAKING : A Survey of the Nigerian Banks " Future Business Journal, Vol.3.

- Porter, Michael, 1990: "The Competitive Advantage of Nations", The press New York.

- Richard Layard , Stephen Nickell, Richard Jack man – Unemployment – Macro Economic performance & the Labour market – Oxford university press 1992 -93-4.2002.
- Sayyied M K , " introduction " Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World Editor by : sayyied m k . Center of Developing Countries Studies Faculty of Ecommerce and political Science – Cairo University No, 24, 2002.
- SFD – ANNUAL Report – 1993 – 2001 – 2002.
- SFD – Med – pride – 2002.
- SFD – Sfd projects. Org – 2002.
- SFD – Technology Support center – 2002.
- The Social Funds of Development Annual Reports S.F.D, 1993, 1995, 1996.
- The World Bank, Trends Developing Economies, 1996.
- The World BANK, TRENDS IN DEVELOPING Economies, 1996.
- U,N " International financial censors support UN in global anti – money laundering initiative" , United Nations , New York , 2000 .
- Urqu. a G. E : Estebanez , P.R .: Colomina M.C. (2011) ." The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: Empirical evidence in Spanish SMEs" The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 11, 2011.
- Walashak L.G, "Financial havens, banking secrecy and money – landering " Journal of government Information. Vol 27, no 5 , September – October 2000 .

ملحق البحث قائمة الإستبيان

جامعة أسوان

كلية التجارة

قسم المحاسبة

السيدات, والسادة المحترمون

تحية طيبة وبعد ,

تشكل هذه الإستبانة جزءاً من دراسة بعنوان :

" المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد الصناعية (دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط) "

ونظراً لما لديكم من معرفة علمية وخبرة علمية على صلة بموضوع البحث , يأمل الباحث الحصول منكم على العون والمساعدة فى توفير المعلومات المناسبة لإغراض الدراسة , ولذا أرجو التكرم بأن تتم الإجابة على الأسئلة المطروحة فى الإستبانة بكل صراحة وموضوعية , لما لذلك من أهمية قصوى على دقة النتائج التى ستفسر عنها الدراسة . وأنا اذ أشكر لكم سلفاً الجهد المبذول فى تعبئة الاستبانة , أعدكم بأن المعلومات التى ستقدمونها ستعامل بكل سرية , ولن تستخدم إلا لأغراض البحث , ودمتم سندا للبحث العلمي وللباحثين .

الباحث

مقدم من الدكتور/علاء أحمد رزق

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة أسوان

المعلومات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة

أولاً :

الاسم: (إختياري)

ثانياً : الوظيفة :

- مدير مالي
- مديراًئتمان
- مراجع

ثالثاً : المؤهل العلمي

- بكالوريوس
- ماجستير
- أخرى
- دبلوم عالي
- دكتوراة

رابعاً: التخصص:

- محاسبة
- إقتصاد
- إدارة أعمال
- أخرى
- تمويل

خامساً : الخبرة العلمية :

- أقل من ٥ سنوات
- أقل من ١٠ سنوات

- أقل من ١٥ سنة
- ١٥ سنة أو أكثر

سادساً : هل إطلعت على المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عام

٢٠٠٩ ؟

لا O

نعم

O

السؤال الأول : على صلة بالفرض الأول ونصه " لا توجد قابلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية في القوائم المالية .
فيرجى التكرم بإبداء الراى حول مدى موافقتكم على وجوب الامتثال بعرض البنود التالية ,والمنصوص عليها في ذلك المعيار وذلك إشارة (٧) في الخانة المناسبة .

م	بنود مدى تأييد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية	مدى الموافقة على وجوب الامتثال بالعرض			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي نتيجة الأعمال والتدفقات النقدية				
2	يختصر المعيارمتطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة فى المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم				
3	يسهل حصول المنشآت على التمويل من جهات التمويل المختلفة				
4	زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وفقا لهذه المعايير وقدرتها عكس الوضع المالى للمنشأة				
5	الاسهام فى ايجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على التكامل فى اعداد التقارير المالية وسرعة وسهولة اعدادها				
6	تسهيل عمل مصلحة الضرائب فى تحديد الضرائب المستحقة على هذه المشروعات				
7	تسهيل التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على ربحها وموقفها المالى عند مسك الدفاتر المحاسبيةواعداد قوائمها وفقا لمعايير محددة مما يؤهلها للحصول على التسهيلات				
8	امكانية استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إمتيازات وحوافز وقوانين تشجيع الاستثمار الممنوحة للمشاريع الكبيرة اذا قدمت بيانات وتقارير مالية معدة وفقا لمعايير دولية				
9	إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي نتيجة الأعمال والتدفقات النقدية				
10	يختصر المعيارمتطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة فى المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم				

السؤال الثاني : على صلة بالفرض الثاني ونصه

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات

م	بنود تقييم التفاوت بين فئات عينة الدراسة لمدى قابلية هذه المشروعات لهذا الإمتثال المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالعرض			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي نتيجة الأعمال والتدفقات النقدية				
2	يختصر المعيار متطلبات الإفصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم				
3	يسهل حصول المنشآت على التمويل من جهات التمويل المختلفة				
4	زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير وقدرتها عكس الوضع المالي للمنشأة				
5	الاسهام في ايجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على التكامل في اعداد التقارير المالية وسرعة وسهولة اعدادها				
6	تسهيل عمل مصلحة الضرائب في تحديد الضرائب المستحقة على هذه المنشآت				
7	تسهيل التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على ربحها وموقفها المالي عند مسك الدفاتر المحاسبية واعداد قوائمها وفقاً لمعايير محددة مما يؤهلها للحصول على التسهيلات				
8	امكانية استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من امتيازات و حوافز وقوانين تشجيع الاستثمار الممنوحة للمشاريع الكبيرة اذا قدمت بيانات وتقارير مالية معدة وفقاً لمعايير دولية				

السؤال الثالث : على صلة بالفرض الثالث ونصه :

لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات

م	البنود الواجب عرضها في بيان الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المشروعات	مدى الموافقة على وجوب الامتثال بالعرض			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	من حيث المبدأ : تغلب الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني				
2	تقييم لاحق وفق القيمة العادلة				
3	تصنيف إجباري لأصول وخصوم جارية وغير جارية				
4	دمج مصاريف القرض في تكلفة إقتناء الأصل				
5	إعادة تقييم سنوي للأصول الثابتة				
6	تحديد النقص في قيمة الأصول الثابتة أو المعنوية بمقارنة أسعارها في السوق				
7	إعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء				

السؤال الرابع : على صلة بالفرض الرابع ونصه :

لا توجد معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط

م	البنود الواجب عرضها في بيان مدى وجود معوقات تحول أو تحد من تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط	مدى الموافقة على وجوب الامتثال بالعرض			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	ضعف النظم المحاسبية المطبقة				
2	غياب نظم الرقابة الداخلية أو ضعف هذه الرقابة في حالة وجودها				
3	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في مجال المحاسبي				
4	عدم وجود مساعلة للإدارة من جهات خارجية				
5	عدم فصل ملكية هذه المنشآت عن إدارتها				
6	ندوة المواد الأولية وارتفاع حدة منافسة المنشآت كبيرة الحجم لهذا النوع من المنشآت				
7	عدم إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات				
8	عدم إلزام المشرع لهذه المنشآت بإصدار تقارير سنوية ومراجعة حساباتها ونشر بياناتها المالية				
9	الفروقات الثقافية والحضارية بين المجتمع المصري ومجتمع الدول واضعة هذه المعايير				

السؤال الخامس: على صلة بالفرض الخامس ونصه :

لايوجد فروق معنوية بين تطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات

م	البنود الواجب الإفصاح لمعرفة مدى وجود فروق معنوية بين تطبيق العناقيد الصناعية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم بيئة العمل المحاسبى وإنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة لتسيير أعمال هذه المشروعات وإتخاذ القرارات	مدى الموافقة على وجوب الامتثال بالعرض			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	يمثل العنقود الصناعى السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية				
2	يوفر العمل داخل العنقود الصناعى سهولة الوصول إلى المعلومات وإكتساب المهارات والمعرفة والتكامل بين الوحدات				
3	تعتبر تجربة محافظة دمياط أبرز وأثرى التجارب فى العناقيد الصناعية فمصر خاصة فى صناعة الأثاث				
4	تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة القدرة الإبتكارية وريادة الأعمال والإنتاج ومن ثم زيادة تكاليف البحوث والتطوير				
5	تساهم العناقيد الصناعية فى زيادة حده المنافسة بين المشروعات المختلفة ومن ثم رفع مستوى كفاءة العاملين خاصة المحاسبين وزيادة الوعى المحاسبى				